ملاحق الكتاب

تراجم الأعلام

إبراهيم الكاشف (١٩١٥ - سبتمبر ١٩٦٩م) مغنى وملحن سودانى بارز عاصر فنانى فترة الحقيبة، أول من أدخل الآلات الحديثة فى فن الغناء والطرب بالسودان واستغنى عن الكورس. وكان واحدا من ابرز المغنين فى أربعينيات القرن الماضى وحتى الستينيات الذين سجلت لهم الإذاعة السودانية خلال سنواتها الأولى اعمالهم الموسيقية.

إبراهيم عبود(١٩٠٠-٨ سبتمبر ١٩٨٣م)، الفريق، كان رئيس هيئة الأركان بالقوات المسلحة السودانية وصار رئيس جمهورية السودان (١٩٥٨-١٩٦٤م) بعد تسلمه السلطة من رئيس الوزراء المنتخب. بعد ثورة أكتوبر ٦٤ كان رأساً للدولة حتى أجبرته الضغوط الشعبية على الاستقالة في نوفمبر ١٩٦٥م.

أبو رنات، محمد أحمد أبو رنات (١٩٠٢-١٩٧٧م) قاضي. تخرج في كلية غردون عام ١٩٢٢م عمل محاسباً، ثم عمل بغرفة القانون بمكتب السكرتير القضائي ومن ثم التحق بمدرسة القانون وعمل بالقضاء وتدرج فيه إلى أن أصبح كبير القضاة وتزامن ذلك مع عهد عبود حيث كان في نفس الوقت مستشاراً للنظام والرجل الثاني بعد الفريق عبود. عمل في اللجان القانونية لهيئة الأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة لمحاربة الاستعمار ومثل الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بعدد من البلدان الأفريقية.

أبو صلاح، صالح عبد السيد (أبو صلاح) (١٨٩٠-١٩٦٣م) من أبرز شعراء الحقيبة.

أبولو ملتون أبوتي Apollo Milton Obote (٢٨ ديسمبر ١٩٢٤ - ١٠ أكتوبر ٢٠٠٥) ولد بقرية أكوروكو بشمال يوغندا، انتخب عضوا بالمجلس التشريعي عام ١٩٥٨م، وقاد بلاده للاستقلال من الاستعمار البريطاني في ١٩٦٢، وكرئيس للوزراء منتخب قبل بدستور يجعل الرئيس منصبا تشريفيا بينما السلطات الحقيقية لدى رئيس الوزراء، كما يعطي الحق الفيدرالي لخمسة ملكيات تقليدية بما في ذلك مملكة بوغندا (بجنوب يوغندا) التي صار ملكها (الكاباكا) إدوارد موتيسي رئيسا ليوغندا، ولكن أبوتي أعلن حالة الطوارئ وعلق الدستور في

١٩٦٦م وصار رئيسا لبلاد ورئيسا لوزرائها في ذات الآن ومنذ ذلك الحين صار منصب الرئيس هو الأهم بيوغندا، وأرسل قوات بقيادة الجنرال عيدي أمين لإخضاع حاكم بوغندا (موتيسا الثاني) ثم ألغى لاحقا جميع الملكيات، وقد أطاح به عيدي أمين بانقلاب عسكري.

أبيل ألير كوى، (ولد ١٩٣٣م) مولانا، قاضى سابق وسياسى جنوبى، كان من قيادات جبهة الجنوب فى عهد الديمقراطية الثانية، وصار نائباً لرئيس السودان ورئيس أول حكومة للجنوب بعد اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م إن نصب رئيساً للمجلس الانتقالى العالى (الفترة الأولى من ٦ أبريل ١٩٧٢ الى فبراير١٩٧٨م، الفترة الثانية من ٣٠ مايو ١٩٨٠ الى ٥ أكتوبر١٩٨١)، عمل مستشارا قانونيا لمنمات إقليمية ودولية، ومستشارا فى مفاوضات سلام نيفاشا ٢٠٠٥م، بعدها اختير رئيسا لمفوضية الانتخابات التي أجرتها حكومة (الإنقاذ) في ٢٠١٠م.

أبو قرون عبد الله أبو قرون (ولد 29مارس ١٩٤٠)، اللواء (م)، عسكرى سابق، شاعر، من مواليد العباسية، تخرج مع الكلية الحربية فى ١٩٦٣م، شغل منصب مدير العمليات الحربية، وأحيل للمعاش بعد انقلاب الإنقاذ فى ١٩٨٩م، له العديد من القصائد المغناة أشهرها (عزة وعزة)، كما له ديوان (نغم على سطح خندق) كما أسس فرقة ود سعد التي ألف ولحن لها العديد من الأناشيد في تخليد أبطال المهدية.

أحمد السيد حمد، الدكتور، قطب الختمية والحزب الاتحادي الديمقراطي و(القيادي بحزب الشعب الديمقراطي أثناء انشقاق الحزب) شارك في مفاوضات ثورة أكتوبر كمندوب لحزب الشعب الديمقراطي، وكان وزيراً في حكومات أكتوبر الانتقالية الأولى والثالثة عن حزب الشعب، وكان وزيراً في الحكومات الائتلافية في الديمقراطية الثانية (١٩٦٧ - ١٩٦٨) و(١٩٦٨ -٦٩) عن الحزب الاتحادي الديمقراطي. كما كان وزيراً للمواصلات في حكومة مايو السادسة عشرة (١٩٧٩م- نوفمبر ١٩٨١م) كما عين مستشاراً للنميري.

أحمد سليمان- المحامي (١٤/ ١/ ١٩٣٤م- ٣١/ ٣/ ٢٠٠٩م) ولد بأم درمان، خريج كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة. من مؤسسي الحزب الشيوعي السوداني ومن قادة الجبهة المعادية للاستعمار. فصل من عضوية الحزب الشيوعي عام ١٩٧٠، تقلد عدة مناصب وزارية وعمل سفيرا للسودان في عدد من العواصم. انضم للجبهة الإسلامية القومية بعد انتفاضة رجب/ أبريل ١٩٨٥م.

أحمد عبد الحليم (ولد ١٩٢٩م) من الناصريين المشاركين في الانقلاب المايوي،

تقلد عدة مناصب وزارية فى العهد المايوى ومناصب قيادية فى الاتحاد الاشتراكي، من الوزراء المايويين الذين اعتقلوا عقب انتفاضة أبريل ١٩٨٥م.

أحمد عبد الرحمن المهدي، (ولد ١٩٣٥م)، تقلد منصب وزير الداخلية إبان الديمقراطية الثانية، تعاون مع نظام مايو حيث قلده النميري إمامة الأنصار حتى قبل التأكد من مصير الإمام الهادي المهدي والتحقيق في مقتله، وسلمه قبة المهدي. بعد انتخاب الأنصار للإمام الصادق المهدي في ٢٠٠٢م تمسك بإمامته.

أحمد عبد الله حامد.(١٩١٤-؟؟) الأميرالاي، مواليد أم درمان، تخرج في كلية غردون عام ١٩٣٤م، ثم التحق بالمدرسة الحربية في عام ١٩٣٥م ووصل رتبة (الأميرالاي).. ونقل لسلاح الهجانة وظل بها حتى انقلاب ١٧/ نوفمبر ١٩٥٨م حيث كان عضواً بالمجلس العسكري الأعلى، واختير وزيراً للزراعة والري في ١٩٥٨م.. وقدّم لمحاكمة عسكرية بعدها.

أحمد عبد الوهاب. اللواء (٢/ يونيو ١٩١٥م-؟؟) مواليد الدامر، أتم تعليمه بكلية غردون في عام ١٩٣٥م، وتخرج في المدرسة الحربية في يناير ١٩٣٨م وكان أول المتخرجين ورقّي لرتبة (اللواء) في مارس ١٩٥٨م.. عمل في سلاح الهجانة وعُيّن قائداً عاماً للجيش ثم عضواً بالمجلس العسكري العالي.. واختبر وزيراً للداخلية والحكومات المحلية. بعد الحركة التركيزية للانقلاب في أول مارس تم اعتقاله واثنين من معاونيه ثم أطلق سراحه وعين في المجلس العسكري الثاني في ٤ مارس ولكن تم إعفاؤه من مناصبه في المجلس والوزارة في ٩ مارس بسبب علاقته بحزب الأمة. اشترك في الحرب العالمية الثانية في حملة إريتريا وكذا شمال أفريقيا.

أحمد مجذوب البحاري، الأميرالاي(١٩١٤م -؟؟) ولد بالمناقل، وعشيرته بمنطقة كنور قرب عطبرة.. تخرج من كلية غردون عام ١٩٣٦م، ثم التحق بالمدرسة الحربية وتخرج فيها وتدرج في الرتب حتى رتبة الأميرالاي (عميد).. وعمل في القيادة الغربية وعُيّن قائداً لسلاح الطبجّية (المدفعية).. بعد انقلاب الفريق «عبود» أصبح عضواً بالمجلس العسكري العالي، ووزيراً للمواصلات، كما تولى وزارة الداخلية، ثم وزارة الحكم المحلي.

أحمد ود سعد (١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م- ١٩٢٦م) شاعر المدائح النبوية الشهير وهو من الجعليين السعداب، كان الشاعر الأمير محمد ود التويم تلميذا له وقد سبقه باتباع

المهدي. لا زالت مدائحه النبوية والمهدوية من أبدع المديح الباقي.

آدم موسى مادبو، (ولد ١٩٤٢م) دكتور، مهندس معماري وسياسي بارز. من قيادات حزب الأمة منذ ستينات القرن العشرين، وذلك قبل خروجه عن الحزب في فبراير ٢٠٠٩، تقلد منصب وزير الدفاع (١٩٦٧-١٩٦٨م) إبان الديمقراطية الثانية وكان أصغر وزير حينها (٢٥ عاماً)، وانتخب في الأمانة الخماسية للحزب في ١٩٨٦م، وتقلد عدد من الحقائب الوزارية خلال الديمقراطية الثالثة. كان رئيساً للمكتب السياسي للحزب في التنظيم الانتقالي (٢٠٠٠-٢٠٠٣م)، وعين ثم انتخب نائباً لرئيس الحزب (٢٠٠٣م-٢٠٠٩).

إسحق محمد الخليف شريف بن حامد (١٩٢٣-١٩٩٥م)، شاعر وعالم موسوعي، اشتغل بالسياسة، ولد بأم درمان وفيها توفي، من أقطاب أسرة المهدي فهو حفيد المهدي لأمه والخليفة شريف لأبيه، عاش في السودان، وبريطانيا، وفرنسا، والسعودية. تخرج في كلية غردون عام ١٩٤٥، وفي جامعة اكسفورد عام ١٩٤٩، وفي جامعة دبلن عام ١٩٥١، كما نال دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية من جامعة باريس عام ١٩٥٩. عمل مديرًا لمشاريع أسرته الزراعية بالنيل الأبيض. التحق مترجمًا برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة ١٩٧٣ - ١٩٨٥. له ديوان «زهر وقفر» - دار الريحاني - بيروت ١٩٥٦، وله عدد كبير من القصائد نظمها باللغة الإنجليزية. كان واسع الاطلاع ويعتبر موسوعة جامعة للعلوم والآداب.

إسماعيل الأزهري(١٩٠٠-١٩٦٩م) رئيس حزب الأشقاء داخل مؤتمر الخريجين ثم رئيس الحزب الوطني الاتحادي المكون في ١٩٥٢م، رئيس وزراء السودان(١٩٥٤-١٩٥٦م)، ورئيس مجلس السيادة في الفترة (١٩٦٥-١٩٦٩م).

التجاني الماحي (١٩١١ - ٨ يناير ١٩٧٠) من مواليد الكوة، تخرج من مدرسة كتشنر الطبية عام ١٩٣٥، رائد الطب النفسي في السودان، تقلد منصب رئاسة مجلس رأس الدولة بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، كان ذا ثقافة واطلاع واسعين وعلم غزير ورؤى عميقة، درس عدة لغات منها اللاتينية والهيروغليفية. أوصى بمكتبته الضخمة لجامعة الخرطوم، له عدة مقالات نشر له منها في كتاب (مقالات مختارة) باللغتين العربية والإنجليزية.

التجاني يوسف بشير (١٩١٢-١٩٣٧م) أحمد التجاني بن يوسف بن بشير بن الإمام جزري الكتيابي، الشاعر السودانى المعروف، فصل من المعهد العلمي بأم درمان،

وأصيب بداء الصدر وبالمعاناة النفسية حتى مات في غض الشباب.

الحسن بن طلال، الأمير (ولد ٢٠ مارس ١٩٤٧م)، ولي عهد الأردن سابقا. هو الابن الأصغر للملك طلال والملكة زين الشرف. اختاره أخوه الملك حسين وليًا للعهد في أبريل ١٩٦٥، واستمر متقلدًا مهامه حتى عزلة في ٢٥ يناير ١٩٩٩. له اهتمامات فكرية وثقافية عديدة.

الصديق عبد الرحمن المهدي (الإمام) (١٩١١-١٩٦١م). خريج كلية غردون قسم الهندسة، أول رئيس لحزب الأمة انتخب في ١٩٤٩م، بويع إماماً للأنصار بعد وفاة والده الإمام عبد الرحمن المهدي في مارس ١٩٥٩م. قاد مقاومة انقلاب عبود وكان رئيس الجبهة الوطنية المتحدة.

الطيب السراج - الشيخ (١٨٩٤م- ١٩٦٣م) الطيب (الملقب بزكي) بن عبد المجيد (الشهير برفعت) بن محمد السراج بن مصطفى بن حسن السراج، ينتسب إلى محمد السراج من أشراف مكة وكان يتعهد بإنارة الحرم المكي أثناء الحج بالأسرجة. تخرج من مدرسة أم درمان الأميرية الابتدائية ١٩١٠، وواصل تثقيفه الذاتي، كان يعد موسوعة في اللغة العربية والأدب والشعر. وكان يعيش حياة العرب الأقدمين في القرن العشرين. توفي مقتولا.

الكاباكا: أي الملك وكان ملك بوغندا Buganda بجنوب يوغندا، وهو **إدوارد موتيسا** (١٩نوفمبر ١٩٢٤م- ٢١ نوفمبر ١٩٦٩م) السير إدوارد فريدريك وليام دايفيد والوقيمبي موتيبي لوانجولا موتيسا يلقب بالملك فريدي، كان ملكا وزعيما لقبيلة غاندا القبيلة الأكبر في بوغندا، كان رئيسا ليوغندا من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦.

المهدي، الإمام (١٨٤٣-١٨٨٥م) هو محمد المهدي بن عبد الله بن فحل، ولد بقرية لبب بمدينة دنقلا في شمال السودان، تلقى تعليمه في خلاوي الخرطوم وخلاوي الغبش ببربر. ثم التحق بالطريقة السمانية عام ١٨٧١م. في عام ١٨٧٦ بدأ حركة إصلاحية في كردفان ووسط السودان. وفي ١٨٨١م «هجمت» عليه المهدية بمهمة «إحياء الكتاب والسنة المقبورين حتى يستقيما». بدأت الدعوة المهدية سرية ثم جهر بها وخاض المهدي والأنصار جهادا ضد الدولة العثمانية ورعاياها الأوربيين انتهى بانتصار الثورة وإقامة الدولة بعد تحرير الخرطوم في ٢٦ يناير ١٨٨٥م. لم يعش المهدي طويلا بعد ذلك إذ توفي في يونيو ١٨٨٥م وخلفه الخليفة عبد الله بن السيد محمد.

النذير دفع الله (بروفسر) (١٩٢٢-١٩٨١م)، درس بكلية غردون ومدرسة البيطرة بجامعة الخرطوم وتلقى دراسته فوق الجامعية في جامعة كيمبردج ببريطانيا، وعمل في وزارة الثروة الحيوانية ثم انتقل محاضرا بجامعة الخرطوم، وفي عام ١٩٦٢م كان مديرا لجامعة الخرطوم وفي ١٩٦٥م ترأس مؤتمر المائدة المستديرة، أعفي عن منصبه كمدير للجامعة في ١٩٦٩ فعمل أستاذا في جامعات نيجريا. اختير أول رئيس لمجلس الشعب في ١٩٧٢م وعين وزيرا للصحة ثم رئيسا للمجلس القومي للبحوث.

الهادي آدم (١٩٢٧م- ديسمبر ٢٠٠٦ م) شاعر سوداني معاصر تخرج في كلية دار العلوم بالجامعة المصرية، عمل معلما.

الهادي عبد الرحمن المهدي، (١٩١٨- ٣١ مارس ١٩٧٠م)، الإمام، تولى إمامة الأنصار خلفاً لأخيه الصديق المهدي في أكتوبر ١٩٦١م، تصدى للنظام المايوي الذي ارتكب في الأنصار مجزرة الجزيرة أبا في ٢٧ وحتى ٣١ مارس ١٩٧٠ وأزمع الهجرة شرقاً حينما أسر بالكرمك وقتل مع الخال محمد أحمد مصطفى والملازم سيف الدين الناجي. ولم يعرف مكان دفنه إلا في عام ١٩٨٧م حيث تم نقل رفاته في موكب مهيب ودفن بقبة الإمام المهدي في ٢٧ أبريل ١٩٨٧م وتمت محاكمة القتلة.

أم أم سلمة المهدي، (ت على الأرجح في ١٩٥٢م) حافظة للقرآن وفقيهة واشتهرت بالصلاح والولاية وهناك مرويات (كرامات) عديدة تروى حولها في تراث الأنصار الشفاهي، ويروى أن الإمام المهدي قال: أنا في النساء أم سلمة. جدة صاحب السيرة لوالدته السيدة رحمة عبد الله. كانت متزوجة من السيد عثمان شيخ الدين بن خليفة المهدي وأسرت معه في رشيد بمصر، وبعد وفاته برشيد وعودتهم للسودان تزوجت من الشيخ عبد الله جاد الله جد صاحب السيرة لأمه وناظر عموم الكواهلة، وكانت فقيهة عالمة شهيرة في التراث الشعبي بكراماتها.

بابكر بدري (١٢٧٧ ـ ١٣٧٤هـ، ١٨٦١ ـ ١٩٥٤م). رائد التعليم الأهلي وتعليم المرأة في السودان. كان مقاتلا في صفوف المهدية شارك في جردة النجومي في توشكي، وأسر فترة في مصر. بعد المهدية انصرف للتعليم الأهلي فأنشأ مدرسة للبنات في رفاعة سنة ١٩٠٧م، ثم نقل مجهوداته لأم درمان، وقد واجه أهولاً لتثبيت فكرة تعليم الفتيات في المدارس المدنية، جمعته علاقة مميزة بالإمام عبد الرحمن المهدي.

بابكر عوض الله (ولد ١٩١٧م)، مولانا، كان رئيس برلمان الاستقلال، ورئيس

القضاء بعد ثورة أكتوبر (١٩٦٤-١٩٦٧م)، من أبرز مخططي انقلاب مايو وكاتب بيان الانقلاب والمدني الوحيد في مجلس قيادة الثورة، ورئيس وزراء حكومة مايو الأولى من ٢٥ مايو ١٩٦٩ وحتى أكتوبر ١٩٧٠م، ثم نائباً لرئيس الوزراء، ثم نائباً أول لرئيس الجمهورية حتى مايو ١٩٧٢م. يعيش حالياً مع أبنائه في بريطانيا.

بكري أحمد عديل، السيد، من قيادات حزب الأمة القومي، تقلد منصب الحاكم المكلف لشمال كردفان في العهد المايوي. انتخب في ١٩٨٦م ضمن الأمانة العامة الخماسية لحزب الأمة، واختير في (٢٠٠٠-٢٠٠٣) نائباً ثاني لرئيس الحزب. كان وزيراً للتربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي، ووزيراً للطاقة والتعدين، وزعيم الجمعية التأسيسية إبان الديمقراطية الثالثة.

جراهام ف. توماس، (٢١ يوليو ١٩٢١م- ٢٠٠٢م) بريطاني، عمل في مكتب آخر سكرتير إداري بريطاني في السودان أيام الحكم الثنائي (السير جيمس روبرتسون)، جمعته صداقات عديدة بالسودانيين، وكتب في السياسة السودانية: (السودان: موت حلم)، و(السودان: الصراع من أجل البقاء).

جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشير، قاد الانقلاب المايوي الذي أطاح بالحكم الديمقراطي الثاني في السودان وأسس حكماً شمولياً دموياً دمر الاقتصاد واتخذ سياسة خارجية منحازة، في الفترة (١٩٦٩-أبريل ١٩٨٥م) حيث أطاحت به الانتفاضة الشعبية، وظل مقيماً في القاهرة طيلة عهد الديمقراطية ولكنه عاد إبان حكومة (الإنقاذ) وتم تكريمه من قبلها.

جمال عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠م) رئيس جمهورية مصر العربية(١٩٥٤-١٩٧٠م). تخرج في الكلية الحربية الملكية عام ١٩٣٨م، عمل بالجيش وشكل مع عدد من الضباط حركة «الضباط الأحرار» التي قامت فيما بعد بقيادة محمد نجيب بثورة ١٩٥٢م، قام بتنحية محمد نجيب وصار رئيساً للجمهورية. ساهم في تأسيس حركة عدم الانحياز في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥م. توفي إثر نوبة قلبية.

جورج برنارد شو (١٨٥٦- ١٩٥٠م) كاتب مسرحي وناقد ومفكر بيرطاني اشتراكي من أبرز الشخصيات في القرن العشرين، نال جائزة نوبل في الآداب ورفض استلام الجائزة النقدية المصاحبة لها. من المدافعين عن حقوق المرأة.

حسن أحمد إبراهيم، البروفسر، مؤرخ ومحاضر جامعي، من مواليد الدويم. خريج كلية الآداب قسم التاريخ بجامعة الخرطوم مرتبة الشرف، حصل على الدكتوراة من جامعة لندن ١٩٧٠، كان عميداً لكلية الآداب بجامعة الخرطوم (١٩٨٠-١٩٨٦م) أستاذ بجامعة ماليزيا الإسلامية الدولية، قسم التاريخ والحضارة، له العديد من البحوث والمؤلفات، اشتهر بدراسته حول الإمام عبد الرحمن بعنوان (المهدية الثانية)، وله كتاب (الإمام عبد الرحمن المهدي).

حسن بشير نصر.. اللواء، (١٩١٦م) ولد بحلفاية الملوك.. تخرج في كلية غردون ١٩٣٥م.. التحق بالمدرسة الحربية وتخرج فيها عام ١٩٣٨م والتحق بالجيش وتدرّج حتى رتبة (الأميرالاي) في عام ١٩٥٦م.. عمل بسلاح الهجانة، ثم بالقيادة الشرقية، ثم القيادة الجنوبية، ثم في رئاسة الجيش، ثم رئيس أركان، ثم القائد العام برتبة (لواء).. وعُيّن في حكومة الفريق عبود وزيراً لشؤون مجلس الوزراء.

حسن طه (١٩١٤-؟؟) تلقى تعليمه في كلية غردون، من الأعضاء المتحمسين في مؤتمر الخريجين ولقب بشاعر المؤتمر، عمل مفتشا بالسكة حديد ونائبة مأمور ثم مدرسا. له ديوان «هتاف الجماهير» و«صادقيات في الشعر السياسي».

حسن عبد الله دفع الله الترابي (ولد في فبراير ١٩٣٢م) الدكتور، سياسي بارز وأستاذ سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم، انضم لتنظيم الإخوان المسلمون وصار من أبرز قياداته. انشق التنظيم لاحقا إلى جناحين أحدهما بقيادته والآخر بقيادة الأستاذ صادق عبد الله عبد الماجد. تحول التنظيم تحت قيادته إلى جبهة الميثاق الإسلامي، ثم الجبهة الإسلامية القومية، إبان الديمقراطية الثالثة، التي دبرت بقيادته انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، ودخل سجن كوبر للتمويه، أطلق سراحه وصار الأمين العام للمؤتمر الوطني الحزب الحاكم، في ٢٠٠٠م حدثت مفاصلة بينه وبين المشير البشير رئيس النظام، وفي العام ٢٠٠١م انشق الحزب وصار أمينا عاما للمؤتمر الشعبي الذي عارض النظام والآن يحاوره ضمن خطته التي رفضتها المعارضة.

حسين الهندى 1924م-٩ يناير ١٩٨٢م)، الشريف، الحسين يوسف محمد الأمين يوسف بن أحمد بن زين العابدين بن حمد بن آدم بن محمد الشهير بالهندى، (السياسى المرموق، كان استقلالياً فى مطلع شبابه، انضم للحزب الوطنى الاتحادى فى ١٩٥٦م، تقلد عدداً من الحقائب الوزارية في فترة الديمقراطية الثانية (١٩٦٥-١٩٦٩م) عن الوطني

الاتحادى ثم الاتحادى الديمقراطى، شارك فى قيادة مقاومة الطغيان المايوى وأسس مع حزب الأمة والأخوان المسلمون الجبهة الوطنية التي نظمت انتفاضة ٢ يوليو ١٩٧٦م.

حسين شريف (ت ١ يونيو ١٩٢٨م) الصحفي السوداني الأول، والده الخليفة شريف (خليفة الكرار في المهدية) وخاله الإمام عبد الرحمن المهدي. أسس صحيفة (حضارة السودان) في فبراير ١٩١٩م. نفاه الانجليز مرتين، مرة الى الجنوب ومرة الى مروي.

حفية مأمون حسين شريف (ولدت مارس ١٩٤٢) زوجة صاحب السيرة الأولى (١٩٦٠) وابنة عمته نور الشام عبد الرحمن المهدي، تخرجت من كلية علم النفس بجامعة الأحفاد للبنات. اعتقلت بعد انتفاضة ٢ يوليو١٩٧٦م المسلحة. أسست إبان فترة الديمقراطية الثالثة منظمة (جمعية الإمام المهدي الخيرية). عضوة مجلس الحل والعقد بهيئة شئون الأنصار.

حمزة ميرغني حمزة (١٩٢٦م-١٩٧٣م) من مواليد أم درمان، خريج كلية غردون التذكارية كلية الآداب. التحق بمصلحة المالية مفتشا ماليا 1949م. اوفد في بعثة دراسية في جامعة لندن. عاد إلى مصلحة المالية وصار يتدرج في مناصبها إلى أن أصبح أول وكيل دائم للوزارة في 1959م وبحكم منصبه كان رئيسا للخدمة المدنية. التحق بخدمة البنك الدولي في ١٩٦٢م يعمل به مستشارا حتى اختياره للوزارة التي قبل العمل بها بعد الإشتراط بالعودة إلى موقعه بالبنك متى ما رأى ذلك. عيّن وزير المالية والاقتصاد في حكومة الصادق المهدي الأولى في يوليو ١٩٦٦م ولم يكن حزبيا.

خالد الكد (ت ١٩٩٥م) ضابط سابق في القوات المسلحة السودانية، قام بمحاولة انقلابية فاشلة عام ١٩٦٦م، واشترك في الانقلاب المايوي (١٩٦٩م) ضمن كادر الحزب الشيوعي السوداني المؤيد للانقلاب، أديب ومفكر، توفي بحادث حركة بلندن.

رحمة عبد الله جاد الله (نوفمبر ١٩١٠- ٣١ ديسمبر ١٩٨٥م) زوجة الإمام الصديق المهدي ووالدة صاحب السيرة، كانت نشطة في العمل الاجتماعي والعام، كان لها صالون أدبي في ثلاثينات القرن العشرين، وأسست أول جمعية نسائية (جمعية ترقية المرأة) في ١٩٤٦م، التي تحولت إلى جمعية نهضة المرأة في ١٩٤٩م. كانت مجددة في أشياء كثيرة ومستودع للتراث والمعرفة الدينية والمهدوية والثقافة المادية من زي وحلي النساء وعادات الزفاف وغيرها، كما كانت مستودع للأمثال والأدب الشفاهي السوداني وكانت ذواقة للفن وذات صلة بكثير من الشعراء والفنانين والأدباء.

زين العابدين حسين شريف(١٩١٠م- ٢٠٠٥م). صحفي، ولد بأمدرمان تخرج في كلية غردون، ثم عمل فترة قصيرة بدائرة المهدي أوفد بعدها إلى جامعة درهام بلندن حيث نال شهادة العلوم الاجتماعية. عمل في الصحافة وكان رئيساً لتحرير جريدة النيل(١٩٥١ - ١٩٥٣م). أنشأ مطبعة دار الطباعة الحديثة وعمل في إدارتها. كانت له بعض الآراء في الصحافة والسياسة والاقتصاد. وهو حفيد الخليفة شريف الخليفة الثالث للإمام المهدي، والده السيد حسين شريف رائد الصحافة الوطنية وأول رئيس تحرير سوداني لجريدة الحضارة.

سارا الفاضل محمود (نوفمبر ١٩٣٣-٦ فبراير ٢٠٠٨م) زوجة صاحب السيرة الثانية منذ (٢٤ فبراير ١٩٦٣م) وزميلته في العمل العام وابنة عمته عائشة عبد الرحمن المهدي. وأول سودانية تتلقى تعليمها الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية، بالكلية الغربية للنساء، أوكسفورد أوهايو حيث نالت بكالريوس في العلوم الاجتماعية، ونالت الماجستير في السسيولوجيا من جامعة نيويورك ١٩٦١م. اعتقلت مرتين إبان العهد المايوي وحوكمت عسكرياً عقب انتفاضة ٢ يوليو ١٩٧٦م المسلحة، انتخبت في الأمانة العامة الخماسية لحزب الأمة في ١٩٨٦م وكانت مسؤولة التنظيم بالحزب. اعتقلت في أيام حكومة (الإنقاذ) الأولى، وتقلدت عدة مناصب في حزب الأمة آخرها مساعدة الرئيس للشئون الخارجية. أسست منظمة (الناس للناس).

سر الختم الخليفة الحسن (١٩١٩ - ١٨ فبراير ٢٠٠٦) ولد بالدويم . والده الخليفة الحسن أحمد ووالدته نفيسة الفكي العبيد. تخرج في كلية غردون التذكارية مدرسة المعلمين عام ١٩٣٧ ثم كلية اكستر بجامعة أوكسفرد (١٩٤٦) وعدة كورسات تدريبية في الخمسينات في عدد من الجامعات البريطانية وكان من الأعضار البارزين في المؤتمرات التربوية. ذهب في ١٩٦١ لأمريكا للتعرف على البرامج الفنية. اشترك في الهيئة الانتخابية عام ١٩٥٦م وفي ١٩٦٠ أصبح عميدا للمعهد الفني وتم اختياره نائبا لوكيل وزراة التربية والتعليم عام ١٩٦٤م. عمل بالتعليم في الجنوب وكان مديرا للتعليم هناك لمدة خمس سنوات ومن أكثر الشماليين معرفة بالجنوب وصداقة لأبنائه. اختير رئيسا لحكومة أكتوبر الانتقالية الاولى والثانية (١٩٦٤ -١٩٦٥)، ثم سفيرا للسودان في عدة عواصم ونال لقب (سير) من ملكة بريطانيا. تقلد عدة وزارات.

سلاطين، رودلف سلاطين (٧ يونيو ١٨٥٧ - ١٩٣٢) نمساوي ولد في أوبر سانت فينت غرب فيينا. توفى والده في ١٨٧٠ وكان عليه العمل فقبل وظيفة في القاهرة، ثم قرر

السفر جنوبا حيث وصل للخرطوم في أكتوبر ١٨٧٤م ثم إلى جبال النوبة، ورجع للنمسا حيث كتب مقالا ونشره حول رحلته عبر النيل. في ١٨٧٨م تلقى خطابا من الجنرال تشارلس جورج غردون الذي كان حينها حاكما عاما على السودان يدعوه للانضمام إلى الإدارة في حكومته، لباها وجاء للخرطوم في يناير ١٩٧٩م. وترقى في الوظائف حتى كان بعد عامين حاكما لإقليم دارفور. في يناير ١٨٨٣ أعلن انضمامه للإسلام ليضمن إخلاص المحاربين معه، وحارب قوات المهدية حتى استسلم لها في ٢٣ ديسمبر ١٨٨٣م، وبقي في أسر الأنصار حتى هرب لمصر في ١٨٩٥م وانضم للمجهودات المبذولة لإعادة غزو السودان واستكتبه رئيس قلم المخابرات البريطانية السير ونجت باشا فكتب كتابه «النار والسيف في السودان». وبعد نجاح حملة الغزو جاء سلاطين للسودان وعين مفتشا عاما للسودان في ٢٥ سبتمبر ١٩٠٠م. بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ قدم استقالته من وظيفته بحكومة السودان، توفي ودفن بمسقط رأسه في ٢ أكتوبر ١٩٣٢م.

سيد أحمد الحاردلو (١٩٤٠- يونيو ٢٠١٢م)، شاعر وقاص ودبلوماسي ومفكر سوداني، سفير سابق، له العديد من الدواوين، والقصائد الغنائية الشهيرة.

صلاح الدين عبد السلام خليفة المهدي (١٥/ ٥/ ١٩٣٠- ٢٠٠٦م) تخرج ضابطا في القوات المسلحة السودانية ثم استقال في ١٩٥٩م وعمل بشركة أجيب ثم بالقطاع الخاص. كان من قيادات حزب الأمة وإبان الانشقاق كان في جناح الإمام الهادي، صار من أبرز مقاومي النظام المايوي واعتقل ضمن قادة الكيان بعد مقاومة قوانين سبتمبر ١٩٨٣م، وتقلد منصب وزير شئون الرئاسة طيلة فترة الديمقراطية الثالثة. آخر منصب حزبي تقلده هو رئيس هيئة الضبط ورقابة الأداء منذ تكوينها في ٢٠٠٣م حتى وفاته.

عبد الخالق محجوب عثمان (٢٣ سبتمبر ١٩٢٧- ١٩٧١م) ولد بحي المكي بأم د رمان، التحق بكلية غردون ثم هاجر لمصر لإكمال دراسته حيث انتسب بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول؛ وهناك صار كادرا قياديا في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو)؛ كبرى تنظيمات الحركة اليسارية والماركسية المصرية حينها، قضي بمصر ثلاثة أعوام؛ قبل ان يقطع دراسته بسبب المرض ويعود إلى السودان نهائيا؛ عام ١٩٤٩؛ التحق بالحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو)؛ في العام ١٩٤٩؛ تفجر صراع داخل الحركة كان من نتيجته إبعاد عوض عبد الرازق عن قيادة التنظيم؛ واختيار عبد الخالق سكرتيرا عاما للحركة؛ وهو الموقع الذي احتله؛ حتى آخر حياته. شارك حزبه في معارضة نظام عبود العسكري، وكان عبد الخالق من أبرز

القيادات السياسية بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤. أعدمه النميري على رأس قادة الحزب الشيوعي إثر فشل انقلاب هاشم العطا في ١٩ يوليو ١٩٧١م.

عبد الرحمن علي طه (١٩٠١-١٩٦٩م) السيد، ولد بأربجي سنة١٩٠١م، سياسي بارز ومعلم مؤسس لبخت الرضا ووزارة المعارف. التحق بكلية غردون التذكاريه قسم القضاة وبعد سنتين اختير لقسم المعلمين وتخرج في أواخر 1922م. درس بالمراحل المتوسطه ثم بكلية غرودون وتم اختياره لمعهد تدريب المعلمين ببخت الرضا ومكث به حتى عام ١٩٤٧م حيث شارك في إعداد كتب المناهج. في سنة ١٩٤٧م عمل نائباً لوزارة المعارف الى ان تم اختياره وزيراً للمعارف وتمكن من إدخال الدين واللغه العربية في مدارس الجنوب وجبال النوبة. عمل على سودنة مدير مدرسة وادي سيدنا الثانوية ولكنه اضطر لتقديم استقالته لإعتراض الحاكم العام والأعضاء الإنجليز في المجلس الإستشاري. كان من مؤسسي حزب الأمة وفي مجلس إدارته، واشترك في التفاوض مع الحكومة المصرية، وكان عضواً في وفد الجبهة الاستقلالية للأمم المتحدة، ومرافقا للإمام عبد الرحمن المهدي في جل أسفاره. ألف كتاب (السودان للسودانيين) التوثيقي المهم للحركة الإستقلالية. كان وزيراً للحكومات المحلية في حكومة ١٩٥٨م، وكان له الفضل في وضع نظام اللامركزية واستمر حتى قيام انقلاب عبود سنة ١٩٥٨م. كان معارضا للانقلاب ولكنه أذاع بيان الإمام عبد الرحمن المساند له، واعتزل بعد ذلك العمل السياسي. وعاد لقريته في أربجي فاشترك في العديد من النشاطات لتنميتها وتخطيطها وعمل مع الخريجين والمثقفين بالمنطقه على إدخال التعليم المتوسط وسميت المدرسة المتوسطة للبنين بعد وفاته باسمه وفاء له.

عبد الرحمن المهدي (الإمام) (٢٥ يونيو ١٨٨٥م- ٢٤ مارس ١٩٥٩م- أول شوال ١٣٠٢هجرية- ١٥ رمضان ١٣٧٨هـ): مؤسس حزب الأمة وباعث المهدية وإمام الأنصار منذ ١٩٤٩م وحتى وفاته. أبو الاستقلال، وعرف بمبادراته في كافة أوجه العمل الاجتماعي والزراعي والصناعي والصحافي والتعليمي السوداني وكافة أوجه النشاط في السودان الحديث.

عبد الفتاح المغربي، السيد، أول رئيس مجلس السيادة في السودان المستقل سنة ١٩٥٦م، درس في جامعة بيروت ضمن أول وفد بعثة طلابية للدراسة خارج السودان. عمل محاضرا للرياضيات في كلية غردون عقب تخرجه. عين في 1951 عضوا في لجنة الدستور ممثلا للمعارضة.

عبد الكريم ميرغني (١٩٢٣-١٩٩٥م)، السيد، من مواليد أم درمان، تخرج من كلية غردون التذكارية في ١٩٣٩م، عمل بقسم الإدارة وعين نائب مأمور لكنه استقال وتحول لسلك التعليم فكان مدرساً للتاريخ بالمدرسة الأهلية، وبعدها التحق بوزارة الخارجية السودانية وابتعث إلى المملكة المتحدة لدراسة الاقتصاد بجامعة برستول بالمملكة المتحدة وبعد إكمال دراسته ونيل السودان لاستقلاله أصبح السكرتير الثاني للسفارة السودانية بالمملكة المتحدة وهو من مؤسسى السفارة السودانية، وتنقل بعدها سفيرا للسودان في اليونان ودول شرق آسيا الهند واليابان وعاد بعدها سفيرا للسودان لدى جمهورية مصر العربية وتم اختياره وزيرا للتجارة في عهد ثورة أكتوبر، وبعد الانقلاب المايوي تم اختياره وزيرا للتخطيط وهو صاحب الخطط الخمسية والعشرية للتنمية، أقيل من منصبه بعد انقلاب هاشم العطا ١٩٧١م، وقد ورد اسمه في الورقة التي عثر عليها الانقلابيون في جيب عبد الخالق محجوب كوزير للخارجية وزج به في السجن لفترة طويلة، وبعد خروجه من المعتقل واعتزاله للعمل السياسى انكب على دراسة علم الاعشاب والتداوى به وتفسير القرآن الكريم والتصوف.

عبد الله إسحق (سيدنا)، (توفي ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٣م) من شيوخ الأنصار وحفظة القرآن الكريم، معروف بورعه وتلاوته العذبة للقرآن الكريم، كان من قادة هيئة شئون الأنصار، كان نائبا للأمين العام للهيئة لدى تأسيسها، ثم صار مسئولا عن أمانة الدعوة، توفي في حادث حركة مروع بصحبة د عمر نور الدائم رحمهما الله.

عبد الله الطيب، البروفسر، العلامة (٢ يونيو ١٩٢١م .والداه الطيب عبد الله الطيب وعائشة جلال الدين وهو إبن محمد بن أحمد بن محمد المجذوب.

عبد الله الفاضل المهدي(١٨٨٩ - ١٩٦٦)، من أقطاب حزب الأمة، كان عضواً بمؤتمر الخريجين وأحد أعضاء جماعة الأشقاء بزعامة الأزهري ويحي الفضلي وكان حلقة الوصل بينهم وبين الإمام عبد الرحمن المهدي، وكان وكيل عمه الإمام عبد الرحمن كما تولى إدارة دائرة المهدي قبل أن يتسلم الإدارة الصديق المهدي بعد تخرجه، ترأس الوفد الذي زار مصر لمفاوضة رئيس وزرائها نجيب الهلالي وفاوض نيابة عن السيد عبد الرحمن المهدي إبان الدعوة للاستقلال. توفي بمصر.

عبد الله خليل (١٨٩٢-١٩٧١م)، **الأميرآلاي، البك**، من أعضاء جمعية اللواء الأبيض والمشاركين في ثورة ١٩٢٤م وبعد الخذلان المصري أصيب بخيبة أمل في

مصر واتجه بقوة للمناداة بالاستقلال عن دولتي الحكم الثنائي. من مؤسسي حزب الأمة في ١٩٤٥م وكان أول سكرتير عام للحزب، ورئيس وزراء السودان في الحكومة الائتلافية الأولى بعد الاستقلال (يوليو ١٩٥٦-مارس ١٩٥٨م)، أعيد انتخابه في الفترة (مارس١٩٥٨م- نوفمبر ١٩٥٨م) حيث قام بتسليم السلطة للجيش.

عبد الله محمد أحمد، السيد، سياسي ومعلم، خريج آداب جامعة الخرطوم حيث كان منضماً للأخوان المسلمين، عمل معلماً بالمدارس الثانوية. وانضم لحزب الأمة. بعد الانتفاضة فى أبريل ١٩٨٥م دخل البرلمان نائباً وتقلد عدة مناصب وزارية فى عهد الديمقراطية الثالثة، تعاون مع ديكتاتورية «الإنقاذ» فى البداية حيث تقلد عدة مناصب وزارية، ثم منصب سفير السودان بروما. عاش بالخارج فترة وعاد مؤخراً للاستقرار في السودان.

عبد الله محمد عمر البنا (١٨٩٠ - ١٩٨٥م)، شاعر سوداني كلاسيكي لقب بأمير شعراء السودان. ولد في أم درمان وحفظ القرآن بالخلوة ودرس الكتاب برفاعة ثم دخل كلية غردن والتحق بقسم المعلمين والقضاة وتخرج منها عام ١٩١٢ معلما وعمل بالتدريس. أبوه الشيخ محمد عمر البنا كان شاعرا وكان مفتش عام المحاكم الشرعية بالمهدية.

عبد الله نقد الله (الأمير) (فبراير ١٩١٥م- يوليو١٩٧٩م) ولد بمدينة أم درمان، تخرج من كلية غردون قسم المحاسبة، مؤسس تنظيم شباب الأنصار ومنظمه على (نظام العشرات والثلاث وثلاثينات، ورؤوس الميات). من مؤسسي حزب الأمة، كما أنه كان مساعد السكرتير الأول، وقد قام بطواف كل المديريات لتأسيس لجان الحزب القاعدية. من منظمي حشد أول مارس وحكوم في ذلك الموكب. انتخب أمين عام للحزب في ١٤ نوفمبر ١٩٦٤م حتى وفاته. تقلد كثيرا من المناصب الوزارية أشهرها وزارة الحكومات المحلية ووزارة الداخلية، ولقد عمل عدة إصلاحات أساسية في وزارة الحكومات المحلية مثل توزيع الأراضي والخطط السكنية ودعمه للفقراء من الأسر ودعمه للمرأة (في أن تمتلك المرأة قطع أرض). كان من المقربين جدا للإمام عبد الرحمن، سجن في فترة عبود مع القيادات الوطنية بجوبا في سجن الرجاف، وأيضا سجن في فترة مايو.

علي أبو سن (ت ١٩٦١م) عضو المجلس التنفيذي المكون عام ١٩٤٨م وناظر قبيلة الشكرية قسم رفاعة. خريج كلية غردون الثانوية قسم العلوم. من مؤسسي الحزب الجمهوري الاشتراكي.

علي الميرغني- السيد (١٨٧٣-١٩٦٨م)، زعيم ديني. سليل أسرة الميرغنية المعروفة، وكانت تناصب المهدية العداء واستقطبت عدداً من سكان الشرق للطريقة الختمية. درس المرحلة الابتدائية بكسلا. ذهب إلى عمه السيد محمد سر الختم بمصر وهناك انتسب للأزهر وعمل على معارضة المهدية مع عدد من الضباط والتجار السودانيين. وعند الغزو الثنائي عاد للسودان ضابطاً في الجيش الغازي. في ١٩٤٤م وبعد فض التحالف بين حزب الأشقاء والسيد عبد الرحمن المهدي تكون التحالف بين الحزب والسيد علي واتجه نحو شعار الاتحاد مع مصر. وكان راعياً للحزب الوطني الاتحادي الذي تكون في ١٩٥٢م جامعاً للجماعات الاتحادية داخل مؤتمر الخريجين. في ١٩٥٦م اختلف مع السيد إسماعيل الأزهري وكون حزب الشعب الديمقراطي. وتوحد الحزبان لاحقاً في ١٩٦٧م في الحزب الاتحادي الديمقراطي تحت رعايته.

علي عبد الرحمن الأمين الضرير، الشيخ، السياسي، القطب الاتحادي والقانونيّ، ابوه الشيخ الأمين الضرير كان شيخ الإسلام إبان التركية. تخرّج من كلية غردون قسم القانون سنة ١٩٢٦م، وعمِل كقاضٍ شرعيّ ما أتاح له التنقّل في كثير من أنحاء السودان حيث عمل لسنوات طوال بجنوب السودان. إنضم باكراً لمؤتمر الخريجين ولحزب الأشقّاء. عُيّن وزيراً للمعارف في أول حكومة وطنية عام ١٩٥٤م، ثمّ أميناً لحزب الشعب الديمقراطي الذي انشق عن الحزب الوطني الاتحادي وكان برعاية السيّد علي الميرغني سنة ١٩٥٦م، ووقتها أصدر كتابه المُعنون «الديمقراطية والإشتراكية في السّودان»، وفي الحكومة الائتلافية بين حزب الأمة وحزب الشعب برئاسة البك عبد الله خليل عُين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية. عقب إنقلاب الفريق عبود، هادَن شيخ علي وحزبه النّظام وتبعاً لذلك قاطع إنتخابات عام ١٩٦٥م ووقف في المعارضة. أيضاً، كان صاحب نزعة قوميّة عربيّة وعَرِفه الناس «كعُروبيّ» أو «ناصِري» له عِلاقته القوية مع مِصر وعبدالناصر، كما مَدّ الجُسور معالاتّحادات والنّقابات التي كان يسيطر عليها اليسار في ذلك الوقت. ولقبه بعض خصومه ب«الشيخ الأحمر». بعد توحيد الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي في الحزب الاتحادي الديمقراطي أضحى نائباً لرئيس الحزب الاتّحادي الديمقراطيّ.

عمر محمد نور الدائم الفكي إدريس (الدكتور) (١٩٣٤-٢٨ أكتوبر ٢٠٠٣م)، خريج الزراعة بجامعة الخرطوم١٩٥٧م. دكتوراه بجامعة قوتنقن ألمانيا ١٩٦٣م. من رموز حزب الأمة عمل في وزارة الزراعة واستقال في ديسمبر ١٩٦٤م وتفرغ للعمل الحزبي، كان وزير

الزراعة (١٩٦٦م)، انتخب بأعلى الأصوات في الأمانة الخماسية للحزب ١٩٨٦م، وتقلد العديد من المناصب الوزاية في الديمقراطية الثالثة، اعتقلته الإنقاذ وصادرت منزله، تقلد منصب النائب الأول لرئيس حزب الأمة. وهو صديق للسيد الصادق وساعده الأيمن في الحزب، توفي في حادث أليم هو وسيدنا عبد الله إسحق بطريق الدويم.

غردون، تشارلز جورج غوردون، اللواء (٢٨ يناير ١٨٣٣ - ٢٦ يناير ١٨٨٥) المعروف بلقب (غوردون الصين) و(غوردون باشا) و(غوردون الخرطوم) كان ضابطا وإداريا في الجيش البريطاني، ويذكر لحملاته في الصين وشمال أفريقيا، كان حاكماً للاستوائية، ثم حاكماً عاماً في السودان حيث قتل يوم تحرير الخرطوم من قبل قوات المهدية، ودفن في بريطانيا.

فاروق مصطفى عمر أبوعيسى (ولد ١٢/ ٨/ ١٩٣٣م) تجند في الحزب الشيوعي عام ١٩٥٠م، تخرج من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية فى العام ١٩٥٧م، وانتخب في بداية عهد عبود سكرتيرا لنقابة المحامين واشترك في النضال ضد ديكتاتورية عبود ونشط داخل الجبهة الوطنية المتحدة التي كان يقودها الإمام الصديق المهدي، وفي ١٩٦٣م ترشح في انتخابات المجلس المركزي ونال عضويته، وشارك كسكرتير لنقابة المحامين في إذكاء ثورة أكتوبر ١٩٦٤م.. وساهم في ٩/ ١١/ ١٩٦٤م بناء على معلومة مغلوطة في تأجيج الجماهير فيما سمي بـ(ليلة المتاريس). وبعد الانقلاب المايوي عين وزير دولة لشئون الرئاسة، عاد للمحاماة ثم اختير نقيبا للمحامين العرب ١٩٨٣م وغادر صفوف الحزب الشيوعي. وبعد قيام انقلاب الإنقاذ ١٩٨٩م وتكون التجمع الوطني الديمقراطي بالخارج كان عضوا بهيئة القيادية كمستقل، وكان بعد اتفاقية القاهرة ٢٠٠٥م عضوا بالمجلس الوطني المعين وفقا لاتفاقية السلام ودستور السودان الانتقالي، حتى أقيل منه. وهو الآن رئيس هيئة القيادة في التحالف المسمى قوى الإجماع الوطني الذي يجمع أحزاب المعارضة السودانية.

فؤاد مطر، صحفي لبناني مهتم بالشأن السوداني، أصدر في فترة سابقة مجلة التضامن، جمعته بالعديد من الشخصيات السودانية علاقة حميمة ومنهم المؤلف. شكل موقفه المساند للنظام المايوي عشية الانتفاضة في ١٩٨٥م والمستخف بالثورة ضده هزة في مكانته كصحفي عربي ملم بالشأن السوداني.

فيكتوريا الأولي (١٨١٩م ـ ١٩٠١م)، الملكة، ألكسندريا فيكتوريا، ملكة بريطانيا،

ويرلندا (١٨٣٧م ـ ١٩٠١م)، حوالي ٦٤ عاماً وإمبراطورة الهند (١٨٧٦م ـ1901 م). تولت عرش بريطانيا في سن مبكرة ودون أن يكون لها سابق خبرة في إدارة شئون الدولة أو السياسة، ويعتبر حكمها أطول حكم في تاريخ بريطانيا، وأكثره مهابة، أثبتت خلالها وطنية متصلبة ومحاولاتها المستمرة لإقامة العرش على قواعد صلبة، وتعزيز مكانة العرش. وأبدت اهتماما بسياسات بلادها وكانت تتدخل بجرأة وحزم في كل التعيينات التي تطال العرش مثل الجيش والكنيسة ومجلس اللوردات. والسفراء أو أي موظف كبير ويجب أن يحترم رأيها في كل الأمور حتى تلك التي ضمن صلاحيات رئيس الوزراء. اقترن عهدها بتقدم بريطانيا السريع في ميدان التصنيع، ونمو واتساع رقعة الإمبراطورية البريطانية. فكانت بريطانيا تسيطر على خمس الكرة الأرضية، وكان يطلق عليها اسم الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.

كتشنر، هربرت كتشنر (٢٤ يونيو ١٨٥٠-٥ يونيو ١٩١٦م) ضابط بريطاني بسلاح المهندسين الملكي، عين حاكماً على المستعمرات البريطانية بمنطقة البحر الأحمر في عام ١٨٨٦م ومن ثم أصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة بالجيش المصري في عام ١٨٩٢م. في عام ١٩٠٠ أصبح القائد الأعلى للقوات البريطانية في حرب البوير حيث قام بإحراق المزارع واستدراج الأطفال والنساء لمسكرات موبوءة بالأمراض القاتلة، مما أدى إلى هزيمتهم وانتصار بريطانيا. قاد حملة الغزو الثنائي (البريطاني – المصري) على السودان عام ١٨٩٨م والتي تصدت لها قوات المهدية في موقعة كرري الشهيرة والتي أسفرت عن نهاية الدولة المهدية ومقتل ٢٢.٠٠٠ شهيداً من السودانيين و٢٢.٠٠٠ جريحاً و٥.٠٠٠ أسيراً وقام بقصف قبة المهدي بأمدرمان. في عام ١٩٠٢م عاد إلى بريطانيا وأنعم عليه بلقب «نبيل» وعين قائداً أعلى للقوات في الهند. غادر الهند في عام ١٩٠٩م وحاز على لقب مارشال وعمل قنصلاً بمصر وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى استدعي إلى بريطانيا ليعمل سكرتيراً لشئون الحرب. توفي عام ١٩١٦م إثر تحطم وغرق سفينة كانت تقله إلى روسيا بواسطة لغم ألماني.

ماركس، كارل ماركس Karl Marx (٥مايو ١٨١٨م-١٤مارس١٨٨٣م)، ألماني، من أهم الفلاسفة الأوربيين في القرن التاسع عشر ويعتبر كتابه «رأس المال» أهم كتاب في الماركسية والفكر الشيوعي.

مامون سنادة (ت ٢٠٠٨م)، الدكتور، سياسي وقانوني خريج جامعة الخرطوم،

حاصل على دكتوراة فى القانون من جامعة اكسفورد. عمل قاضياً، ثم محامياً، تقلد عدة وزارات عن الحزب الاتحادي الديمقراطي في حكومات الديمقراطية الثالثة.

مبارك بابكر زروق (ت١٩٦٥ م) من أوائل المحامين السودانيين وكبار القادة السياسيين. خريج كلية غردون. عمل بالسكة حديد ثم التحق بمدرسة الحقوق وزاول المحاماة، من قادة الحزب الوطني الاتحادي. انتخب في ١٩٥٣م عضوا في مجلس النواب عن دوائر الخريجين، عين وزيرا للمواصلات وزعيما لمجلس النواب في أول حكومة شكلها السيد إسماعيل الأزهري. بعد الاستقلال في ١٩٥٦ عين أول وزير للخارجية. كان عضوا في برلمان ١٩٥٨م عن دائرة ريفي الخرطوم، كما كان زعيما للمعارضة في مجلس النواب. بعد قيام حكومة نوفمبر ١٩٥٨، واشتداد المعارضة السياسية له اعتقل في يوليو ١٩٦١م ونفي في جوبا مع عدد كبير من قادة الجبهة الوطنية المعارضة للنظام وأفرج عنه في ٢٨ يناير ١٩٦٢م. بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م عين وزيرا للمالية في الحكومة الانتقالية.

محمد إبراهيم أبو سليم (١٦/ ٧/ ١٩٢٦ - فبراير ٢٠٠٤م)، البروفسر، مخرج الآثار، أبرز مؤرخي السودان المعاصرين، ويعتبر مؤرخاً ووثائقياً عالمياً. سودن وظيفة مدير دار الوثائق فارتفع بمستواها وطورها من ناحية تنظيم وحفظ الوثائق وأثراها بالتعامل مع مراكز الوثائق الدولية. كما أعد كثيرا من الوثائق للنشر، له عشرات المؤلفات في مختلف المواضيع والحقب التاريخية السودانية، يعتبر مرجعاً في تاريخ المهدية ومخرج آثار المهدية حيث أخرج آثار الإمام المهدي في سبعة مجلدات ثم آثار خليفة المهدي. كما أخرج وحقق العديد من الوثائق، وألف حول الشخصية السودانية، والساقية وغيرها من المواضيع. كما أشرف على العديد من رسائل الدكتوراة والماجستير.

محمد أحمد محجوب (١٩٠٨ - ١٩٧٦م)، السياسي البارز والقانوني والأديب والشاعر، تخرج وعمل مهندسا ثم تحول للقانون وعمل بالقضاء ثم المحاماة وصار نقيبا لمحامين عدة سنوات. التحق بحزب الأمة في ديسمبر ١٩٥٦م، كان زعيم المعارضة في برلمان الاستقلال، وزير الخارجية في الديمقراطية الأولى، رئيس للوزراة إبان الديمقراطية الثانية. له مؤلفات أدبية، كما أخرج مذكراته في كتاب باللغة الإنجليزية تمت تعريبه بعنوان (الديمقراطية في الميزان).

محمد داؤد الخليفة، السيد، (ت أبريل ٢٠١٤م) من مواليد العباسية وهو حفيد خليفة المهدى، أكمل دراسته الجامعية بكلية شمبات الزراعية، والتحق بقسم مصلحة الزراعة فى أوائل الخمسينيات، وأصبح مساعداً للمدير العام للبنك الزراعى. استقال فى ١٩٥٧م ليتفرغ للعمل السياسى بعد تكوين حزب التحرير بقيادة عمه عمر الخليفة وهو الحزب الذى أنشىء بإيعاز من الحكومة المصرية لمناوأة الإمام عبد الرحمن المهدى وخاض الحزب انتخابات ١٩٥٨م متحدياً لحزب الأمة ولكنه منى بهزيمة ساحقة. بقى وأعضاء حزب التحرير خارج حزب الأمة حتى ضمهم الإمام الصديق بعد وفاة الإمام عبد الرحمن. بعد ثورة أكتوبر كان قيادياً فى حزب الأمة جناح الإمام وعُيّن فى ١٩٦٨م وزيراً للحكومات المحلية في حكومة المحجوب الثالثة حتى قيام انقلاب مايو.

محمد سعيد القدال (١٩٣٥- ٢٣ يونيو ٢٠٠٦م) المؤرخ والكاتب المعروف، من مواليد الخرطوم، حاصل على شهادة الدكتوراة فى تاريخ السودان الحديث. أستاذ مشارك فى مادة تاريخ السودان الحديث فى كلية الآداب فى جامعة الخرطوم. شيوعى فى اتجاهه السياسى، له العديد من المؤلفات حول المهدية منها (الإمام المهدى: لوحة لثائر سودانى)، و(السياسة الاقتصادية للدولة المهدية)، وقد أبرز فيهما الوجه الاشتراكى للدعوة والدولة، و(المهدية والحبشة)، وكذلك كتاب (الانتماء والاغتراب: دراسات فى التاريخ السوداني) الذي بحث في بعض فصوله العلاقة بين المهدية والجنوب.

محمد عبد الحليم، العميد، ضابط بالقوات المسلحة كان مستشاراً قانونياً لمجلس الثورة الذي عينه الانقلاب المايوي.

محمد عثمان الميرغني، السيد، مرشد الختمية وراعي الحزب الاتحادي الديمقراطي منذ وفاة والده السيد علي الميرغني في ١٩٦٨، تقلد رئاسة الحزب في ١٩٨٦م، دعم النظام المايوي وأيده وشارك فيه حزبه بوزراء وبعضوية في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي. والآن حزبه مشارك في حكومة (الإنقاذ) بعد أكثر من عقد ونصف قضاها في المعارضة.

محمد علي باشا (٤ مارس ١٧٦٩ - ٢ أغسطس ١٨٤٩)، حاكم ومؤسس مصر الحديثة. جاء لمصر ضمن الكتيبة الألبانية لانتزاعها من الفرنسيين. أسس حكم أسرته

في مصر تحت جناح الخلافة العثمانية في اسطنبول. حكم في ما بين ١٨٠٥ – ١٨٤٨، وأرسل لغزو السودان في ١٨٢١م بحثاً عن الذهب والرقيق، وقد حكمت أسرته السودان بالحديد والنار حتى قيام الثورة المهدية وتحرير الخرطوم في ٢٦ يناير ١٨٨٥م.

محمد نجيب (١٩٠١ ـ ١٩٨٤م) اللواء، عسكري وسياسي مصري .رئيس جمهورية مصر العربية (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤)، ولد في الخرطوم، من أب مصري وأم سودانية، ونشأ في السودان . التحق بالمدرسة الحربية في مصر عام ١٩١٧، وبعد تخرجه فيها عُين في السودان، ثم نقل بعد ذلك ضابطاً في الحرس الملكي في القاهرة. حصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٢٧. اختاره الضباط الأحرار ليكون على رأس حركتهم في ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وباسمه أذيع بيان الحركة الأول. ورأس الوزارة من ٧ سبتمبر ١٩٥٢ حتى ١٨ يونيه ١٩٥٣، حيث أعلنت الجمهورية. واختاره مجلس قيادة الثورة رئيساً. اختلف مع أعضاء مجلس قيادة الثورة، فقدم استقالته في ٥ مارس ١٩٥٤. وعاد تحت ضغط جماهيري، ولكن ما لبث جمال عبدالناصر أن استرد سيطرته في ٢٥ مارس، وجرد محمد نجيب من سلطته مع استمرار وجوده الاسمي، ثم جرد من سلطته ومنصبه في نوفمبر من العام نفسه واعتقل، وبعد وفاة جمال عبدالناصر، أفرج خلفه ـ محمد أنور السادات ـ عن محمد نجيب. كتب مذكراته بعنوان (كنت رئيساً لمصر).

ميرغني النصري (١٩٢٧-٥ أكتوبر ٢٠١٠م) ولد برفاعة، من مؤسسي حركة التحرير الإسلامي مع بابكر كرار التي تحولت إلى الحزب الاشتراكي الإسلامي ثم الجماعة الإسلامية في الفترة (١٩٤٩-١٩٥٤م). تولي منصب نقيب المحامين السودانيين لأكثر من دورة، ووزير عدل في الحكومة الانتقالية (ابريل ١٩٨٥ - ابريل ١٩٨٦م) وعضو مجلس رأس الدولة (١٩٨٧-١٩٨٩م).

ميرغنى حسين زاكى الدين. (١٩٤٠-؟؟) ناظر عموم البديرية بشمال كردفان.. من مواليد الأبيض، أكمل دراسته بالأبيض وأصبح عضواً فاعلاً فى شؤون الإدارة الأهلية، ثم فى عضوية المجالس المحلية لدورات متعددة.. كان نائباً عن دائرة الأبيض عدة دورات فى مختلف البرلمانات، تقلد وزارة الزراعة فى حكومة السيد محمد أحمد محجوب الثالثة فى فترة الديمقراطية الثانية وحتى قيام الانقلاب المايوي (يونيو ١٩٦٨م- مايو ١٩٦٩م).

ميرغني حمزة البلة (١٨٩٦-١٩٧٤م) السيد، مهندس وسياسي اتحادي بارز، من مواليد قرية المكايلاب ريفي بربر، انتقل مع والده إلى أم درمان وسكن بحى الخنادقة جوار حى ودأرو عام ١٩٠٥م. تخرج بتفوق من كلية غردون قسم الهندسة عام ١٩١٦م. بدأ حياته العملية فى مصلحة الأشغال وشغل وظيفة مهندس ثم كبير المهندسين، وترقى إلى نائب مدير مصلحة الأشغال عام ١٩٤٧م، وهو أول سودانى شغل هذا المنصب. اختاره الإنجليز مع مهندسين آخرين لفتح طريق دارفور تمهيداً للحملة على السلطان على دينار عام ١٩١٦م. بعدها عين مهندساً مقيما بدارفور، ثم نقل إلى البحر الأحمر لقيام منشآت عسكرية فى سنكات وبورتسودان، ثم للخرطوم ثم ودمدنى عام ١٩٤٤م، ثم عاد للخرطوم عام ١٩٤٧م. شيد وصمم العديد من المشاريع العملاقة. صاحب فكرة تشييد أول قسم للهندسة المعمارية بجامعة الخرطوم. طور المعهد الفنى بعد توليه نائب مدير وزارة الأشغال. كان عضوا بارزا في نادي الخريجين ومن مؤسسي مؤتمر الخريجين ومن الأتباع المقربين للسيد على الميرغنى زعيم الختمية وكان من أعضاء حزب الأشقاء وهو من الثلاثة الذين أسند إليهم الرئيس المصرى محمد نجيب مهمة دمج الأحزاب الاتحادية فى (الحزب الوطنى الاتحادى). شارك فى أول حكومة وطنية بعد الاستقلال وأسندت إليه وزارات: المعارف والزراعة عام ١٩٥٤م. انشق مع آخرين عن الحزب الوطنى الاتحادى عام ١٩٥٥م وكونوا حزب الإستقلال الجمهورى بتأييد ومباركة السيد على الميرغنى زعيم الختمية عقب إقالته من الوزارة بقرار من السيد إسماعيل الأزهرى. وترأس الحزب الجديد وأسند السكرتارية للسيد عبدالله ميرغنى، واندمج الحزب في حزب الشعب الديمقراطي تحت رعاية السيد علي الميرغني الذي تأسس في ١٩٥٦م. خالف طائفته الختمية وحزبه حزب الشعب الديمقراطي عندما وقع على المذكرة التي رفعها في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠م الإمام الصديق المهدي وبعض أقطاب المعارضة لنظام عبود، والتي اعتقل كل الموقعين عليها ما عدا الإمام الصديق والسيد ميرغني حمزة.

وليم دينق (١٩٢٩- ٥ مايو ١٩٦٨م) السيد، سياسي جنوبي، كان زعيما لحزب سانو، ومن أوائل الزعماء الجنوبيين الذين استجابوا للتغيير الديمقراطي في الحكم إبان ثروة أكتوبر ١٩٦٤م وعادوا للسودان من دول الجوار الأفريقي. اغتيل في مؤامرة لم تكشف أبعادها حتى الآن. جمعته بالسيد الصادق صداقة وتحالف كان واعداً.

ونجت باشا، فرانسيس ريجنالد ونجيت، السير، باشا (٢٥ يونيو ١٨٦١- ٢٩ يناير ١٩٥٣م)، جنرال وإداري بريطاني عمل في مصر والسودان. كان مدير المخابرات العسكرية بالجيش المصري (١٨٩٦-١٨٩٨م) حيث قاد الدعاية الحربية على دولة المهدية بالسودان، ساعد على تهريب كل من الأب أوهرولد وروسليني المأسورين في المهدية (١٨٩١م)، وسلاطين باشا (١٨٩٥م). استكتب كل من أوهرولدر وسلاطين ضد المهدية وقام بتحرير كتابيهما، وكتب (المهدية والسودان المصري) ضمن حملة الدعاية الحربية ضد المهدية، كما استكتبت لاحقاً فوزي باشا ونعوم شقير، لتبرير غزو السودان. في ديسمبر ١٨٩٩م خلف كتشنر باشا كحاكم عام للسودان وحتى ١٩١٦م حيث حكم السودان بالحديد والنار، في ١٩١٦م قاد العمليات العسكرية في الحجاز. في الفترة ١٩١٧-١٩١٩م كان المندوب السامي في مصر، ومع قيام ثورة سعد زغلول تم استبداله باللورد اللينبي. حمل العديد من الألقاب التشريفية لاحقاً.

يحي عبد الرحمن المهدي (١٩٣١-١٩٦٩م) خريج كلية الاقتصاد بجامعة أوكسفرد، انتخب في المكتب السياسي المكون عقب ثورة أكتوبر ١٩٦٤م ونال أعلى الأصوات. توفي في حادث حركة مريع بسويسرا.

يوسف بابكر بدري (العميد) (١٩١٢-١٩٩٥م) درس الصيدلة وعمل بها حتى تفرغ للعمل مع والده الشيخ بابكر بدري رائد تعليم البنات في السودان. في ١٩٦٦م أنشأ كلية الأحفاد الجامعية للبنات التي تطورت لاحقا لتصير جامعة الأحفاد للبنات. كتب مذكراته بعنوان (قدر جيل).

يوسف مصطفى التني (1969 - 1907)م سياسي، دبلوماسي، وشاعر. ولد بأم درمان، عمل سفيراً في عدة عواصم، تخرج مهندساً من كلية غردون في ١٩٣٠. عمل مهندسًا حتى عام ١٩٤٢، وفي العام نفسه التحق بالجيش ضابطًا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)، ثم عاد مهندساً في الأشغال ليلتحق بعد ذلك بوزارة الخارجية، عمل سكرتيراً لمجلة (الفجر) ثم رئيسًا لتحرير جريدة الأمة (لسان حال حزب الأمة)، ثم التحق بمصلحة العمل، وظل بها حتى أصبح مديراً لها، ليعود مرة أخرى إلى وزارة الخارجية، وكان عضو حزب الأمة، وعضو الهيئة الستِّينيّة لمؤتمر الخريجين. له العديد من الدواوين الشعرية.

وثيقة مؤتمر الوكلاء بالجزيرة أبا

(انعقد المؤتمر في مارس ١٩٦٣م وتم التوقيع على الوثيقة بالخرطوم في أغسطس ١٩٦٤م)

الغرض : خلق مجتمع إسلامي راقي متطور

مستفيد من تجارب البشرية وتقدم العلم

بسم الله الرحمن الرحيم

البرنامج السياسي للمستقبل :

(١) السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة، الحكم فيها ديمقراطي يحقق للشعب الحرية والكرامة ويكون منهاجه الاقتصادي والاجتماعي هادفاً لتحقيق اشتراكية الإسلام والعدالة الاجتماعية ولوضع مقدرات البلاد في أيدي أبنائها، عاملاً على صهر الأمة السودانية في بوتقة قومية موحدة المشاعر محددة الأهداف .

(٢) أن يكون النظام السياسي مؤدياً لتحقيق الديمقراطية والاستقرار وذلك بأن يتولى السلطة رئيس للجمهورية ينتخبه الشعب انتخاباً حراً مباشراً لمدة خمس سنوات وهو الذي يعين الوزراء. وتمارس السلطة التشريعية هيئة منتخبة انتخاباً حراً كل ثلاث سنوات .

(٣) يكفل الدستور الحريات الأساسية واستقلال القضاء ويعمم نظام الحكم المحلي في المركز والمديرية مع تقويته على أسس ديمقراطية لتتمكن كل جهة من معالجة مشاكلها غير ذات الطابع القومي وفق ظروفها .

(٤) أن يكون البرنامج الاقتصادي هادفاً لاستغلال ثروة البلد المعدنية والزراعية والصناعية، عادلاً في توزيع الدخل، محققاً لنهضة اقتصادية وثابة وأن يوزع النشاط الاقتصادي على ثلاث قطاعات:-

أ- قطاع عام تملكه وتديره الدولة للصالح العام ويشغل المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

ب- قطاع تعاوني تملكه وتديره الجمعيات التعاونية ويشمل الأعمال الزراعية والتجارية والخدمات المجربة.

ج- قطاع خاص يملكه ويديره رأس المال الخاص ويشمل الأعمال الزراعية والتجارية والصناعية التي تحتاج لسرعة البت وتتطلب الجرأة والمخاطرة ويخصص لكل قطاع ما يلائمه من أوجه النشاط الاقتصادي وفق خطة اقتصادية مفصلة على أن تراعي هذا النشاط والقطاعات الثلاث هيئة عليا للتخطيط الاقتصادي.

(٥) تأميم النظام المصرفي والتأمين وسودنة التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً.

(٦) تنحية الأسس العصبية والوراثية في نظام الحكومة الأهلية وتقويمها على أسس إدارية وانتخابية.

(٧) إسكان القبائل المترحلة.

(٨) اتخاذ منهاج للمدينة السودانية والقرية السودانية يحقق النمو المتوازن العادل في المدن والأقاليم.

(٩) أن يكون منهاج التربية والتعليم هادفاً إلى تقويم الأخلاق ونشر المعرفة العميقة بتراثنا الإسلامي العربي، وتوحيد المشاعر حول الفهم الصحيح لتاريخنا القومي وأن يكون المنهاج متبعاً لخطة تقضي قضاءاً نهائياً على الأمية وتوسع مجالات التعليم المهني والأكاديمي وتنظمها حسب حاجة البلاد ووفق ظروفها .

(١٠) تجنيد أجهزة الإعلام للقيام بواجبها التربوي الثقافي بالتوجيه نحو الخلق الإسلامي والمحافظة على التراث العربي والعرف السوداني الحميد.

(١١) تسير سياستنا الخارجية وفق مصلحة السودان لتحقيق المبادئ الآتية:

أ- القضاء على كل معنى من معاني التبعية السياسية لأي من المعسكرين العالميين، الغربي والشرقي وأي من دولهما.

ب- انتهاج سياسة عالمية غير منحازة وتعاون جاد فعال مع الدول غير المنحازة يهدف إلى تجنيب العالم الحرب وتوجيهه إلى البناء وصيانة المدنية الحديثة وتقدمها .

ج- التعاون مع الشعوب العربية والأفريقية المتحررة لتحقيق الحرية والتضامن بينها

والارتباط معها بسياسة خارجية وتعاون اقتصادي وثقافي ودفاعي.

(١٢) القضاء على الخيانات السياسية بإخضاع المنظمات والأحزاب السياسية السودانية لتسجيل برامجها وكشف مصادر دخلها مع حظر أي نشاط سياسي يتعارض مع دستور البلاد.

(١٣) الجنوب جزء من الوطن السوداني يخضع لظروف خاصة به ويجب أن تراعى الخطط السياسية والاقتصادية والاجتماعية تلك الظروف الخاصة في نطاق وحدة البلاد، ويتساوى أبناؤه مع إخوانهم في الشمال في الحقوق والواجبات والفرص.

(١٤) إن الأنصار وقد زال منبرهم السياسي بحل حزب الأمة يوجهون النداء لجميع السودانيين للالتفاف حول هذه المبادئ وتكوين كتلة شعبية ديمقراطية تحقق مجد البلاد وبناء الوطن.

الخرطوم في ٢٦/ ٨/ ١٩٦٤م

الهادي المهدي .

يحي المهدي .

أحمد المهدي .

الصادق المهدي .

أمين التوم .

حسن محمد داود .

زين العابدين حسين شريف .

محمد أحمد محجوب .

عبد الله عبد الرحمن نقد الله .

عبد الرحمن النور .

مذكرة أعضاء مجلس الوصية للإمام الهادي المهدي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا وعلى آله مع التسليم .

أما بعد

مولانا الإمام: إننا كأبناء الإمام المهدي وأعيان أسرته، وكأوصياء الإمام الراحل الصديق معك في تحمل إمامة الأنصار، قد قدمنا سيادتك إماماً للأنصار وبايعناك بيعة مخلصة لهذا المقام الكبير.

وإننا مع محاولاتنا أن نعمل وأن نعاون سيادتك نقيم التنظيم بعد التنظيم، ونتخذ الأساس بعد الأساس، آملين أن نهتدي بوضع يمكننا من العمل الجاد المخلص لرفعة شأن الدين والوطن. فوضعنا المشروع التنظيمي الأول في ديسمبر ١٩٦١م، ثم مشروعاً آخر في يونيو ١٩٦٢م، ثم مشروعاً آخر في مايو ١٩٦٣، ثم اتفاقاً تنظيمياً آخر في سبتمبر ١٩٦٣م، ثم وضعنا النظام الأخير في يونيو ١٩٦٤م.

وكانت تتخلل تلك الاتفاقات فترات من الخلاف والاحتكاكات، وتدخلها مجموعات من الوسطاء، ولكن النتيجة في كل تلك الأحوال كانت واحدة: وهي عدم استطاعتنا تنفيذ ما أبرم، وانتكاس مجهوداتنا نكسةً بعد نكسة.

وأخيراً عندما اجتمع مجلسكم، وانتدب لجنة لبحث موقفنا العام إزاء حالة البلاد الراهنة، عكفت اللجنة على تحليل حالة البلاد، فوجدتها في درك بعيد من السوء والاضطراب وفقدان الأمن، كما وجدت أن الفئات الشعبية بدأت تتحرك في معارضة النظام القائم، وبدأت تجمعات المثقفين أيضاً تتحرك، وكلهم يتصرفون كأنما قيادة هذه الأمة آلت إليهم، وكلهم يسعون لإقامة أجهزة للعمل الوطني، فمع أن هذا النضال عمل حميد إلا أن أعضاء اللجنة اعتبروه من خسائر قيادة الأنصار، إذ انصرفت عنها القيادة الشعبية، وخسارة أخرى أحصتها اللجنة وهي تفكك الأنصار سياسياً، وخسارة ثالثة خسرناها كأنصار هي أن قادة السودان كانوا يعدوننا حماية لهم فأصبحنا اليوم عند أكثرهم موضع شك وريبة.

أحصت اللجنة كل ذلك، ثم وجهت السؤال نحو الأسباب التي تعانيها والتي أدت إلى هذا التدهور في موقفنا العام، والتي إن لم تخضع لتغيير أساسي فلا جدوى لنشاطنا، ولا سبيل

لاستعادة مركزنا. وعند هذه النقطة رأت اللجنة أن يحال هذا الأمر للجنة من السادة أبناء المهدي فتناولناه، وبحثناه بحثاً مستفيضاً، وفكرنا فيه ملياً، واستعرضناه على ضوء تجاربنا في النظم العديدة التي قامت وماتت في مهدها دون أن تجدي فتيلاً، ورأينا في النهاية أن واجبنا نحو سيادتك، وواجبنا نحو مسئوليتنا الدينية والوطنية والتاريخية، أن نحمل إليك ما اهتدينا إليه بعد وافر البحث، وهو أن نرفع مقام الإمامة الذي هو رمز احترامنا وعظمتنا، والذي نأمل ألا يتعرض لويلات النزاع في الرأي، والاحتكاكات في الاختصاص الذي يجلبه العمل في المحيط السياسي والاجتماعي، وأن نرفعه بعيداً عن هذه المجالات فلا يكون له مساساً بها، ولا بتنظيماتها، وأن يكون الإمام قائماً بمسئوليات البيعة وما يتبعها من مراسم ترمز لوحدة كياننا، على أن تتولى المسئوليات العامة هيئة قوامها أبناء المهدي والأنصار ومن يؤيد مبادئهم من المواطنين، وأن تكون لها أهدافها وبرامجها وتنظيماتها الخاصة، وأن يلتزم الإمام بتأييد هذه الهيئة تأييداً مطلقاً ورعايتها في نظر الأنصار والمواطنين، وأن يكون هذا الأمر واضحاً بيناً حتى لا يثير إشكالاً أو التباساً، ولا يكون مجالاً للاحتكاكات وتنازع الاختصاصات، ولا إلى تعريض أفرادنا لخلافات يكون الإمام طرفاً فيها، وحتى نبرأ من ويلات التجارب المرة التي عشناها في الثلاثة أعوام الماضية.

وإننا بإخلاص لعقيدة الإمام المهدي عليه السلام، وحرصاً على مصلحة السودان والأنصار، وإخلاصاً لمسئوليتنا التاريخية في هذا الأمر، وصدقاً في علاقتنا الخاصة والعامة مع سيادتك، لا نرى مجالاً للتقدم بسوى هذا النظام، وهكذا شأن الإسلام فإن أنظمته وأوضاعه فيما نرى رهينة التوجيه، والقيادة تتشكل حسبما يحقق الصالح العام للمسلمين في كل زمان ومكان.

فإن وافقتم على هذا الرأي نسأل الله أن يوفقك وإيانا للتي هي أقوم، وأن يهدينا سبله حتى نتزحزح من الوضع الذي صار إليه حالنا. فإن لم تر سيادتك ذلك، فإننا لا نرى مناصاً من تحويل جميع المسئوليات في جميع هذه الشئون لسيادتك، دون اشتراك منا أو تدخل حتى نريح ضمائرنا من المسئولية التي لا نجد سبيلاً لتصريفها على الوجه الذي نراه صحيحاً.

ومن الله التوفيق والهدى ،،،

عبد الله الفاضل المهدي	يحي عبد الرحمن المهدي
الصادق الصديق المهدي	أحمد عبد الرحمن المهدي

٣٠ جماد أول ١٣٨٤ هـ

٦/ ١٠/ ١٩٦٤م

مذكرة الإمام الهادي لرئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بسم الله الرحمن الرحيم

١٧ جمادي الثاني ١٣٨٤هـ، ٢٣ أكتوبر ١٩٦٤م

السادة رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

السلام عليكم:

لقد مضى عامان منذ آخر مرة خاطبناكم فيها عن حالة البلاد، عامان اجتنازهما في قلق متواصل نحو الحالة العامة التي كنا ترقبها ونعيش فيها، مزودين أنفسنا بالمعلومات عن الأحداث ومرضين ضمائرنا أن تتولى الأحداث عنا مهمة التنبيه عن الأخطاء، آملين أن تتملككم الدراية بالدرك الذي تنساق إليه بلادنا، وتبحثوا جادين في الخروج عن تلك الأزمات.

١. حدث أن عملتم بموجب اتفاقية مياه النيل على ترحيل أهالي حلفا فأعطيتموهم الخيار في المسكن الجديد ثم نزعتموه منهم، مزيلين بذلك أية ثقة في أنفسهم، فكانت سياستكم وتنفيذها مصدر احتكاك مع سكان حلفا أدى إلى العصيان والتشريد. ثم قرنتم ما بين بين ترحيل أهل حلفا إلى وطن جديد وما بين مشروع خشم القربة ذى الأهمية الاقتصادية الحيوية، فنقلتم مشاكل الترحيل نتائج أخطائكم في التهجير إلى ذلك المشروع الذي أصبح مضرب الأمثال في صرف الأموال العامة دون ما ضابط، فانهدت أركان سياسته الزراعية يوم أضرب السكان الجدد عن الزراعة في الموسم الجاري وفقدت البلاد بذلك فقداً كبيراً.

٢. وحدث أن أعلنتم علينا في يوليو ١٩٦٣م ميزانية للسنة المالية مملوءة بالتفاؤل مؤكدة متانة رصائدنا الداخلية والخارجية، وفي طيات أنفاس إعلانكم بدأت الأوساط تتحدث عن تدهور الموقف المالي فنفيتم ذلك وأكدتم صحة ما أعلنتم فلما أقبل شهر سبتمبر ١٩٦٣م أدركتم خطأ ما أعلنتم، فحاولتم التستر على الموقف حتى طفح الكيل. وعينتم وزير مالية جديد همّ أن يتحرر من التستر فأعلن علينا في ديسمبر سنة ١٩٦٣م

حقيقة موقف بلادنا المالية فكانت حقيقة مرة تنذر بالخطر. وفي يوليو من العام الحالي أعلنتم علينا الميزانية التي التمستم لها فائضاً من تضخيم خيالي للإيرادات وتقليل خيالي للمصروفات، ثم ذكرتم في الخطاب المرافق لها ما يؤكد أن جميع ما أعلنتم علينا من أرقام لا ينطوي على معنى واقعي إذ قال المتحدث باسمكم أنكم تقدرون الإيرادات فتجمعون أقل منها، وتقدرون المصروفات فتنفقون أكثر من تقديركم. وأشرتم لضرورة إعادة النظر في أولويات الخطة العشرية وعدم جدارة أجهزة الحسابات والمراجعة الحكومية مما أكد التهم المتكررة التي كالها المواطنون عن فساد الإدارة الحكومية، وعجزها.

٣. اتخذتم سياسة الإدارة والتطورات الدستورية، وربطتم ما بين المجالس المحلية ومهمتها إدارية بحتة وما بين مجلس مركزي مهمته تشريعية عليا، فأفسدتم بذلك نظام الحكومات المحلية الذي كان واجباً إبعاده من الأجهزة التشريعية العليا حتى يقوم على أرجله ويتخذ أوضاعه وتقاليده في مستوى المجلس المحلي ومجلس المديرية.. كما أن النظام التشريعي الذي سرتم فيه لم يفلح في ملء الفراغ الدستوري الذي أوجده تعطيل الدستور، وأصبح واجهة استشارية لحكومتكم.

٤. ثم انتهجتم سياسة حزبية نحو المواطنين تقربون من يتزلف الأمن في جنوب السودان، فتوالت علينا تأكيداتكم أن الحالة عادية وأن الأمن مستتب، أبت الصحافة الأجنبية أن تتركنا نستمتع بهذا الحلم وأبت ظروفنا القاسية إلا أن نستقى الأخبار من المصادر الأجنبية في الصحف السيارة فأدركنا أن الأمور في الجنوب ليست كما يرام، وكتبنا لكم في حينه وكان نصيبنا الإعراض والإهمال، ثم تفاقم الأمر حتى طغى على إعلاناتكم وتأكيداتكم فبدأتم بعد مشقة تعترفون بتدهور الأمن في الجنوب بعد أن أعلنتم من قبلكم مآتم الضحايا وخسائر المواطنين.. ثم وافقتم على أن يحال أمر النظر في هذه المشكلة للجنة جردتموها من الطابع القومي إذ لم تجعلوا تكوينها مجال شوري، كما قيدتموها بشرط يجعل مجهودها كالنقش في أمواج البحر حين طلبتم منها أن تقدم حلاً لمشكلة الجنوب في ظل الهيكل الدستوري القائم وهو باعترافكم انتم هيكل مؤقت.

٥. ولما اتخذتم بعض المجال للرأي العام أن يشترك في بحث المشكلة استرعت تلك الثغرة انتباه كل مخلص فطن، فهالكم هذا الأمر وأزعجكم ما أشار إليه المواطنون من أن مشكلة الجنوب لا يمكن حلها بمعزل عن مشكلة البلاد الدستورية.

٦. لقد راعكم نشاط الطلاب الجامعيين في ترديد أفكار واتجاهات هي من صميم الرأي السوداني العام، وبدأتم تفكرون في الكيفية التي تدخلون بها جامعة الخرطوم في الحظيرة التي أدخلتم فيها المواطنين أجمعين. فاتخذتم في سبتمبر ١٩٦٣م قراراً بإقحام وزير المعارف في شئون الجامعة وكان القرار من الخطأ بمكان، وقد قاومه من يهمهم الأمر مباشرة وأدى ذلك إلى محنة كادت تقضي على التعليم الجامعي بالسودان.

إن الطلبة كقطاع من الرأي العام السوداني اشتركوا في القلق الشديد الذي عم البلاد بشأن الجنوب، فنشطوا كغيرهم من المواطنين للبحث عن حل للمشكلة، ولا يضير الطلبة أن كانوا فئة من المواطنين تمتاز بوعي رفيع وتجمعها مواطن السكن والتعليم ويحركها شعور بمسئولية وطنية دافقة تدفعها حرارة الشباب، فأدى ذلك لأن يكون نشاطهم وحماسهم متفوقاً وهذا أمر يفهمه ويقدره كل من جاشت في قلبه عاطفة الأبوة فأدرك طباع البنوة و(الشباب)..

لقد أحاط بوليسكم بجماعة من هؤلاء الأبناء وهم يبحثون ما يكون عليه رأيهم في مشكلة الجنوب. كان منظمو الاجتماع هم الطلبة فقد عاملهم البوليس بوحشية في حرم الجامعة وما كان أفظعها في ميزان الأبوة، وما أجدرها بلعنة من الله والناس أجمعين.. فأسال الدم البرئ ورقد الابن الشهم وكانت جراحهم أفصح وأوضح من أن تطببها بيانات وزارة الداخلية وهي بيانات واهمة متداعية، هذه الأخطاء أيها الأخوان في الوطن لا تعالج بالمغالطات ولا بالتستر ولا بعبارات الأبواق التي تتاجر بالكلام. وإنني في هذا المنحى من تاريخ بلادنا أود أن أوضح لكم موقفي وموقف من يشايعني الرأي والعقيدة، بأنه لم يبق لكم مجال لإسداء خدمة لهذا البلد إلا بالتنحي عن شئونه العامة وإرجاع الأمور للشعب ليضع الدستور الذي يختار بموجبه حكامه ويحاسب حكومته. إن ذلك يمكن أن يتم عن طريق قيام حكومة مدنية مؤقتة تشكل على الفور تنتهي بانتهائها من كتابة الدستور وقيام المجلس النيابي.

وفقنا الله وإياكم لإنقاذ هاذ الوطن من وحل الباطل والفساد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المفتقر إلى ربه

الهادي عبد الرحمن المهدي

بسم الله الرحمن الرحيم

الميثـاق الوطنـي ٢٧ أكتوبر ١٩٦٤

تدعو الجبهة القومية الموحدة جماهير الشعب إلى الالتفاف حول هذه الأهداف والتمسك بها كميثاق وطني.

أ. إزالة الوضع العسكري القائم.

ب. قيام حكومة قومية انتقالية تمثل هيئات الشعب المختلفة وأحزابه السياسية يترك أمر تكوينها للجبهة القومية الموحدة وتتلخص مهامها فيما يلي:

١. إدارة البلاد وإعدادها لوضع ديمقراطي في فترة لا تتجاوز آخر فبراير ١٩٦٥م.

٢. إطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والتعبير والتجمع.

٣. إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات وتأمين استقلال القضاء والجامعة.

٤. إطلاق المسجونين مدنيين وعسكريين.

٥. اتخاذ سياسة خارجية ضد الاستعمار والأحلاف.

٦. تحكم البلاد خلال فترة الانتقال وفقا للدستور المؤقت السابق مع إبعاد الفصلين الخاصين بلجنة السيادة والهيئة التشريعية.

٧. تنتهي الفترة الانتقالية بانتخابات حرة تشرف عليها لجنة مستقلة تعبئها الحكومة الانتقالة لانتخاب جمعية تأسيسية.

الحكومة الانتقالية:

كذلك قررت الجبهة القومية الموحدة أن تؤلف الحكومة الانتقالية على الوضع الآتي:-

١. أن يمثل كل من الأنصار والحزب الوطني الاتحادي والختمية والأخوان المسلمين والشيوعيين بوزير واحد يختار حزبه وتوافق عليه الجبهة القومية الموحدة وتضم الحكومة القومية ثمانية وزراء ترشحهم الجبهة القومية المهنية وتوافق عليه

الجبهة القومية الموحدة.

٢. لمقابلة الجهات المسئولة اختارت الجبهة القومية السادة: الصادق الصديق المهدي، مبارك زروق، عابدين إسماعيل، الدكتور أحمد السيد حمد، الدكتور حسن الترابي، لمقابلة الجهات المسئولة باقتراحات الجبهة أعلاه حول الوضع الانتقالي.

٣. قرر الاجتماع أن يعود مرة أخرى للاجتماع في حوالي الساعة السابعة والنصف من مساء هذا اليوم ببيت الإمام المهدي بأمدرمان.

الهيئات الموقعة عن الأنصار:

السيد يحي المهدي

السيد الصادق المهدي

كمال الدين عباس – المحامي.

عن الحزب الوطني الاتحادي:

السيد مبارك زروق- المحامي

السيد نصر الدين السيد

السيد أحمد زين العابدين- المحامي.

عن الختمية:

السيد الدكتور أحمد السيد حمد – المحامي

السيد محمد زيادة – المحامي

الاخوان المسلمين:

السيد محمد يوسف محمد- المحامي

السيد عثمان خالد- المحامي

السيد عبدالله عبد الماجد.

الشيوعيون:

السيد أحمد سليمان- المحامي

الدكتور عز الدين على عامر.

التجار:

السيد حسن صبري

السيد محمد على حامد

السيد عبد الجبار عباس

الجبهة القومية المهنية:

السيد بابكر عوض الله

الدكتور حسن الترابي

الدكتور على أرو

السيد عيد بين

السيد صلاح الدين عبد الرحمن على طه

السيد عابدين إسماعيل

الدكتور طه بعشر

السيد فاروق أبو عيسى- المحامي

السيد ربيع حسن أحمد

السيد على طالب الله

السيد عبد الرحمن العاقب

السيد عثمان الحسن

الدكتور على محمد خير

سكرتير الاجتماع كمال الدين عباس- المحامي

الثلاثاء ٢٧/ ١٠/ ١٩٦٤

obeikan.com

خطاب إلى الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر أغسطس ١٩٦٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

أم درمان

٢١/٨/١٩٦٥م

إلى جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز

فخامة الرئيس جمال عبدالناصر

باسم الله والأمة نناشدكما أن تحققا ما يثلج صدر الامة العربية الإسلامية التي تتطلع إليكما بثقة لحل مشكلة اليمن أن العدو المشترك اصبح سعيدا بأوجاعنا فردوا كيده. إننا كتنظيم شعبي سوداني يشملنا مصير الأمة العربية الإسلامية نزف إليكما دعوة صادقة أن يؤيد الله مسعاكما ومع اعترافنا بالتقصير في العمل على علاج المسألة تتقدم آملين القبول بالاقتراح التالي:-

أولا: أن تعلن الأطراف المختلفة تصميمها على وقف الاقتتال وتحقيق السلام والعفو العام وعزمها على الاتفاق الشامل الكامل الذي يخرج بالأمة العربية من الفتنة ويفتح لليمن باب النمو والتقدم وفق إرادة أبنائها.

ثانيا: أن تتفق الأطراف المختلفة على قيام لجنة محايدة من مواطني الاقطار الآتية:- السودان- الجزائر- الكويت- مراكش. وأن تمثل في هذه اللجنة الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

ثالثا: ان تقدم هذه اللجنة باختيار حكومة انتقالية ذات طابع إداري مجرد من أي مضمون سياسي وأن توضع تحت أمرها قوة عربية مشتركة تساهم فيها الدول المشتركة في اللجنة وتتولى إقامة حزام بين الأطراف اليمنية المختلفة وتقوم بشرطة البلاد وان يكون الحكم في الفترة الانتقالية بموجب دستور انتقالي تكون اللجنة المحايدة مسئولة عن الالتزام به.

رابعا: أن تتولى اللجنة المحايدة مهمة التأكد من انتشار الأمن والسلام وأن تتولى

مهمة جلاء القوات غير اليمنية من الأراضي اليمنية.

خامسا: أن يعلن مولد اليمن كدولة عربية عصرية مسلمة وتستفتي الأمة العربية المينية حول هل تكون اليمن ملكية دستورية أم جمهورية دستورية في مدة اقصاها ستة أشهر. وعلى ضوء ذلك يوضع دستور اليمن الذي على أساسه تشرف اللجنة المحايدة على تولية حكومة اليمن المستدامة.

سادسا: أن تلتزم الدول العربية المختلفة بتأييد هذه الإجراءات ومباركتها وان تحترم تنيجة الاستفتاء وحماية الوضع الناتج عنه وأن تبدي استعدادها لمد يد العون للدولة اليمنية في:-

(أ) انشاء خدمة مدنية

(ب) انشاء جيش وطني

(ج) تدعيم مالية اليمن

(د) المساهمة بالخبراء

هذا ومن الله التوفيق،،،

الصادق المهدي

رئيس حزب الأمة

محاضرة المصالحة الوطنية أكتوبر ١٩٦٦م.[١]

أشكر أولاً السادة المسئولين في دار الثقافة على دعوتهم لي للحديث في هذا الموضوع الهام وأشكر ثانياً السيد نصر الحاج على الكلمات الطيبة التى طوق بها عنقي وأرجو أن أوافق في التعبير عن المراد بالمصالحة الوطنية.

وأود أن أبدأ بمقدمة قصيرة وهى أن الموضوع الذي سأتحدث عنه موضوع يتعلق بمسائل كبيرة جداً وأود أن أؤكد أن مبدأ المصالحة الوطنية لم يدر الحديث عنه حديثاً كما سماه بعض مواطنينا «من سكرات السلطات» فهو لم يدر بخلدي أو بخلد من يؤيده ونحن في مركز السلطات، وكذلك لم يكن كما سماه بعض مواطنينا(من عبث أبناء الثلاثين) فقد كان التفكير فيه من كثير من المواطنين المخلصين في زمن لم أبلغ فيه الثلاثين.

إن المشكلة التى أود أن أركز عليها في البداية هي مشكلة الحكم في تراثنا. التراث القبلي قبل الإسلام يحسم مشكلة الحكم بدستور بسيط مربوط بالنسب والوارثة. وتراثنا الإسلامي بعد الصدر الأول واجهته مشاكل دستورية في الحكم أدت إلى قيام المدارس الفكرية الإسلامية المختلفة التى مزقت العالم الإسلامي وانتهت بتلك النكبة وكان أساس الفساد فيها فساد الحكم والدستور. وفي المهدية أي تراثنا الخاص في السودان نجد أن إحدى المشكلات الكبيرة التى أحاطت بالدولة المهدية كانت أيضاً تتعلق بمشكلة دستورية تتعلق بكيان الحكم وأزمة الحكم والخلاف فيها.. نحن إذن نستمد من بلادنا هذه تراثاً عريقاً من الأزمة في الحكم والدستور ونظامه.

بعد ذلك دخلنا الفترة التى حكمنا فيها بدستور مبسط وهو الحكم الثنائي الذي فيه جرد سيادة بلادنا حكم أجنبي فرض علينا دستوراً مبسطاً للحكم ووزع السلطان بين أفراد معينين محددين وجردنا الإرادة والسيادة والحرية واستطاع أن يحكم مستنداً في

(١) الندوة منقولة عن كتاب خطب السيد رئيس مجلس الوزراء ١٩٦٦م، بتصرف مع وضع عناوين جانبية وتلخيص.

النهاية على قوات كثيرة انخرطت في سلكه المسلح تستطيع أن تقهر أية حركة سياسية تقوم. إذا فشلت محاولات السلام عن طريق فرق تسد، وعن طريق المقايضة، وعن طريق العمل على توطيد ذلك السلطان وقبول الناس له، هرعت قوة مسلحة أخمدت أي تحرك، فإذا فشلت تلك القوة المسلحة فإن خط الدفاع الذي يكمن وراءها خط دفاع من جنود أجانب يضربون المواطن السوداني المسلح وغير المسلح إن هو اعتدى على أساس الحكم القائم.

فلما بارح الحكم الأجنبي بلادنا أقام نظام الحكم في البلاد وفق ما يعرف من نظم دستورية وهكذا كان التطبيق في كل الدول التى نالت استقلالها حديثاً فإن جميعها نالت استقلالها في شكل حكم منقول من نظام الحكم في الوطن الأم سواء كان بريطانيا أو فرنسا أو غيرهما من البلدان المستعمرة، ولم يفكر الحكم الأجنبي تفكيراً كثيراً في مشاكل الحكم التى قد تعقب خروجه ولا عن ملاءمة نظام الحكم للبيئة التى يحكمها، وحينما غادر البلاد بموجب الاتفاقيات المختلفة والجلاء كان طابع القيادة السياسية يوم الاستقلال يتميز بظاهرتين رئيسيتين هما: الأولي الشعار والتيار والهدف الغالب يشيرون لوطنية متحمسة مستمدة كثيراً من حماسها ضد الحكم الأجنبي والسند العريض الذي يجده النزاع والصراع مع الحكم الأجنبي. والثانية افتراض أن الأشياء المتعلقة بنظام الإدارة والحكم التى تسود البلاد ستستمر كما لو كان الأمر عادياً وطبيعياً وأن في ذلك الاستمرار كفالة لتماسك الدولة، كان ذلك طابع القيادة السياسية في كل البلدان التى نالت استقلالها حديثاً ولكن ما أن انطوت صفحة الاستعمار حتى واجهت جميع القيادات السياسية في البلدان حديثة الاستقلال مشاكل جديدة.

مشاكل ما بعد الاستقلال

المشكلة الأولي هي مشكلة تكملة أجهزة الدولة الحديثة إذ كان من واجب القيادة السياسية الأول أن تمتد فتشمل جميع أجزاء القطر وأيضاً أن تمتد فتفرض نفوذها على كل جيوب النفوذ الاجتماعي المختلفة وأن تكون الدولة السيدة كما تكون الدول الحديثة المعاصرة أو استكمال التحديث ((موردنايزيشن)).

والمشكلة الثانية مشكلة البناء القومي فمما لا شك فيه أن البلدان التى غادرها الاستعمار كانت فيها جيوب عديدة للانقسام والصراع والخلاف وهذه الجيوب تمنع

النمو القومي.

والمشكلة الثالثة مع الحرص على التحديث الحرص أيضاً لبعث الذاتية الموروثة في تراثنا لأنها بغير الذاتية نفقد أحد المقومات الرئيسية لبناء الأمة. فلا بد من بعث التراث القديم ولا بد من أن يشعر المواطنون أنهم ليسوا وجوداً طارئاً تم عن طريق الصدفة وأنهم وجود ذو اصل وكيان وعروق دفينة وأن هذا الكيان له رسالة وكل ذلك ضروري لقيام الدولة والأمة. هذه المشكلة أيضاً تواجه القيادة السياسية فمنهم من يحاول أن يتجاوب معها مثلا بالتسمي باسم مملكة عريقة من الممالك التى كانت تسود في البلاد التى يحكمها كغانا مثلا وتسمية ساحل الذهب بغانا أو كتغيير التسمية جملة وتفصيلا تجاوباً مع مفهوم أيدلوجي جديد كما حدث بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة أو غير ذلك من الضرورات التى تفرضها مسألة الذاتية على القيادة السياسية بعد استكمال السيادة.

والمشكلة الرابعة التى تواجه القيادة السياسية بعد الاستقلال هي مسالة النفوذ الأجنبي فهو لا ينقضي بالجلاء وإنما يستمر بأشكال مختلفة وتكون له مصالح مختلفة تتدخل في الكيان السياسي الداخلي وتحاول أن تفرض أنماطاً وأشكالاً معينة.

المشكلة الخامسة النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية: الدولة والمجتمع الذي ترثه هذه القيادة السياسية تكون فيه تطلعات اقتصادية ومطلبية كبيرة بسبب أن نظام المواصلات ووسائل الإعلام نقلت إلى كل أجزاء العالم مستويات من النشاط الاقتصادي ومن الحياة أصبحت تجبر كل مجتمع أن يسير بخطي ليست هي خطاه وأن يتشابي لمستوى ليس هو مستواه وهذه المفارقة تفرض ضغطاً شديداً على القيادة السياسية بعد الاستقلال ليواكبها. كما أن التفكير القائم على ضرورة العدالة الاجتماعية سواء كان انطلق من بعث قديم كالكيان الإسلامي أو انطلق من أثر غير مباشر لقوى الاشتراكية في العالم فهو يؤدي لمطالبة بمستوى معين من العدالة الاجتماعية، ومن الكفاية تكون أكبر من الطاقة الموجودة في المجتمع وهذا يواجه القيادة السياسية بأحد مشكلاتها الكبيرة.

المشكلة السادسة المجتمع الحديث به قوى اجتماعية جديدة تنشأ حول ما قامت من مؤسسات في البلاد كمنظمات العمال وكمنظمات الطلاب إلى آخره و هذه

المنظمات لديها تقاليد وأوضاع معينة في الوطن الذي نقلنا منه نظامنا ولكنها نقلت بغير تقاليدها ونظمها ومحتاجة لتقاليد ولأوضاع ولمعاملات جديدة وهذه أيضاً تنوء بكاهل القيادة السياسية بعد الاستقلال تتركها في شئ من الخلاف والانقسام. ونجد أن نخبة المثقفين تشعر بنوع من العزلة نحو السواد الأعظم من المواطنين الذين ينضوون تحت لواء منظمات تقليدية قبلية وخلافها، وهذا يؤدى لإنشطارات وانقسامات ومشاكل. كذلك تأتي مشكلة التنظيم السياسي الذي لا يوجد في تراثنا تقليد ثابت حوله إلا ما كان من أمر التراث الإسلامي والقبلي وهذه مسائل تحتاج لبحث كيما نتمكن من مواجهة التطبيق المعاصر للتنظيم السياسي في ظل الدولة الحديثة والمجتمع الحديث.

مشكلة الاستقرار ومشكلة الشرعية ثم تواجه القيادة السياسية مشكلة الاستقرار إذ أن جميع تلك المشاكل تضغط عليها وتؤدي إلى عدم الاستقرار. وتواجهها أيضاً مشكلة الشرعية التي تتمثل في اتخاذها لدستور دائم ونجد هذه الدول تعيش في صراع طويل حول وضع دستورها الدائم وقد أخذ في عدد كبير منها وضع الدستور الدائم مدد تتراوح ما بين خمس سنوات وعشر سنوات.

مشاكل إدارية ومشكلة الفصل بين السلطات كذلك تنبع مشاكل الحكم الإدارية والخلاف الذي يقوم بين القيادة السياسية والخدمة المدنية، والخلاف الذي ينشأ بين القيادات السياسية والقضاء الذي يضع له الدستور نظام استقلال واضح بعد مغادرة المستعمر ولكن هذا الاستقلال في ظروف البلدان المنقول منها هذا النظام يسير وفق تقليد معين يزيل التناقض والانفصام والاحتكاك، ولكنه لا يجد في هذه البلدان هذا الوضع ولذا يؤدي في كثير من الأحيان إلى كثير من الاحتكاك والتناقض والمشاكل.

مشكلة الصراع في مستويات الحكم وكذلك نجد مشاكل تتعلق أيضاً بمفهوم مسئوليات المؤسسات المختلفة الحاكمة فمثلا نشأ في نيجيريا قبل الثورة أو الانقلاب الأخير نشأ صراع عنيف ما بين رأس الدولة الذي ينص الدستور على أن مسئوليته لااسمية وما بين رئيس الوزراء وكان ذلك النزاع سبباً رئيسياً في الفوضى التى أدت في النهاية إلى الانقلاب العسكري.

مشكلة ضبط القوات المسلحة وفوق ذلك كله أيضاً نجد مشكلة السيطرة المدنية على القوات المسلحة فهي في هذه البلدان لا تأتي بطبيعة الحال وإنما تحتاج أيضاً لمران

ولقوة من ناحية الإدارة المدنية الشعبية حتى تتمكن من السيطرة الفعالة على كل أجهزة الدولة..

هذه المشاكل كلها تقع على عاتق القيادة السياسية فجر الاستقلال وتؤدي إلى مشاكل وإلى فوضي كبيرة، فقد يزيد الطين بله قيام صراع حزبي عنيف وقيام فتن مصيرية كما حدث مثلا من قبل الأشانتي في غانا وتنشأ أيضاً مشاكل إخفاق في مستوى تصريف اقتصاد البلاد وتنشأ أيضاً مشاكل تدخل أجنبي قد تصل درجة قريبة من الاحتلال والسيطرة التامة والتصريف التام لشئون البلاد بطريقة غير مباشرة كما يحدث في كثير من بلدان العالم الثالث اليوم.

هذه المشاكل كلها تعصر نفسها في عصير مركز يكون جرعة سامة تشربها الحركة السياسية في البلدان حديثة الاستقلال فتموت الحركة السياسية وتقتلها معاول شكلها كالآتي: إما أن يقوم انقلاب عسكري ويتولى السلطة والحديث عن الفشل وأنه القادر على حل المشكلات، وعلى فرض التحديث وخلق الأمة ومواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أو أن يحدث انقلاب مدني يقوم على أساس حزب واحد.

حدث هذا بالضبط تقريبا في كل العالم الثالث ولكن المشكلات التي أدت إليها لم تواجه في الحقيقة أبداً بطريقة نهائية وحاسمة بل على العكس كان كل انقلاب عسكري في الواقع بداية لانقلاب عسكري ضده، وكانت كل مؤامرة عسكرية تمهيداً لمؤامرة عسكرية تعقبها وكان كل حزب واحد فرض نفسه وسيطر على الأوضاع بطريقة مغلظة أو مخففة مقدمة لقيام تآمر في داخل الحزب الواحد يطيح بالحزب الواحد عن طريق مؤامرة مدنية أو عسكرية، ولذا فقد استمرت أزمة الحكم والسياسة في هذا العالم الثالث متعاقبة. فالأمر في الحقيقة أن التجارب العسكرية والوصاية المدنية وصلت نهاية الشوط ولا بد أن ندرك ذلك وأن جميع الشعارات التى تعلل بها عدد كبير منا لم تصل لتلك الغاية ليس هذا لأنهم كذابون ولا أنهم مراوغون ولا لأنهم أرادوا أن يضللوا شعوبهم ولكن المسألة في حقيقتها أن التجربة أدت إلى هذه النتيجة.

الحقيقة أنا وجدنا أن نظام الحكم الغربي واجه في بلادنا مشاكل عديدة ولم يتمكن حتى الآن في العالم الثالث أن يعيش عيشة مضطردة متماسكة متصلة إلا في الهند لأسباب قد نذكرها فيما بعد. نجد أن هذا النظام إذا واجه مشكلة عدم المقدرة على معالجة أزمة

الحكم في العالم الثالث قد يقول بعض الناس أن نظاماً لم يجرب بعد وهو النظام الشيوعي، إن النظام الشيوعي للحكم قد أدي للاستقرار في البلدان التى جربته والحقيقة التى لا اعتقد أن هناك فراء فيها في أن ذلك النظام يحقق قدراً من الاستقرار سببه غياب الحرية والمسألة الثانية هي أن ذلك النظام لم يواجه بمشكلة الخلافة.

هذا هو الأساس النظري لما وددت أن أقوله وانطلق منه فأتحدث عن مسألة السودان. نحن بالطبع واجهنا إخفاق النظام البرلماني في التجربة الأولى وواجهنا الحكم العسكري وانتهت مؤامراته بأن صفي الحكم العسكري بثورة الشعب في أكتوبر واستطاعت هذه الثورة بطريقتها وأسلوبها أن تضع مستوى من الإنجاز والتوفيق عالياً لم يتكرر التطبيق فيه في مكان آخر. فتمكنا بذلك من الوصول إلى نظام الحكم القائم اليوم المبني على الدستور المؤقت المعدل لعام ١٩٦٤م الدستور الذي ينظم الحكم في بلادنا الآن ويحكم تصرفاتنا.

السؤال الأول الذي يواجهنا هو ما الفرق بين وضعنا الآن وبين وضعنا قبل الانقلاب العسكري وإذا لم يكن هناك فرق فماذا لنا أن نتوقع ؟ وماذا ينبغي علينا أن نتوقع ؟هذه الحيرة وهذا السؤال هو الذي جعلنا نرفع شعار المصالحة الوطنية.

رفعناه أولاً لأننا أثناء الحكم العسكري وجدنا الفرصة لتعيش القيادات السياسية المختلفة قريبة من بعضها البعض ولتعرف إلى حد كبير كثيراً عن بعضها البعض ولذا فقد تقدمنا للأحزاب السياسية المختلفة التى كنا نعمل معها أثناء الحكم العسكري ضد الحكم العسكري بمشروع للمصالحة الوطنية في مارس ١٩٦٣ وذلك المشروع كان يقضي بضرورة تغيير العمل السياسي والأسلوب السياسي بعد القضاء على الحكم العسكري إذا وفقنا الله أن نقضي عليه حتى لا نعود بالأمور إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٥٨م قبل الانقلاب العسكري. هذه إذن ناحية تاريخية هي أن الجماعة التى كانت لها مسئولية في قيادة الاتجاهات المختلفة في الحركة السياسية السودانية وجدت فرصة التفاهم والتفا كر والاتصال ببعضها البعض أثناء الحكم العسكري وقد نشأ نتيجة لهذا الاتصال فكرة التقارب أو اللقاء الوطني وقد تجسدت تلك الفكرة في مشروع قدم في مارس ١٩٦٣م.

السبب الثاني هو أن الصراع حول استقلال البلاد وعدم استقلال البلاد واتحاد البلاد

مع مصر، الخلافات السياسية التى نشأت في المعترك السياسي السوداني تركت جراحاً، فكان من ضمن مقاصدنا أن نعمل على محو آثار تلك الجراح، إذ أن المعركة التى استوجبت أو التى أدت إلى تلك الجراح قد حسمت وحسمت بإجماع فاصبح من الضروري أن يعمل الناس على محو آثار الخلاف تلك وكان لا بد من استدراك هذا الذي فاتنا.

السبب الثالث هي ضرورة الوفاء لتراث العمل الوطني المشترك أثناء الحكم العسكري وضرورة الوفاء لتراث التعاون الوطني الصادق المخلص الذي كلل الله مجهوده بالانتصار الرائع الذي حدث في أكتوبر ١٩٦٤م.

هذه المسائل كانت من ضمن الأسباب المقدمة لضرورة العمل على مسألة المصالحة الوطنية.

لكن هناك أسباب أخري وهي ضرورة توحيد الإرادة السودانية في وجه المشكلات الكبرى التى تواجهها البلاد وهذه الأسباب مجتمعة كانت هي في الواقع السبب الذي أدي إلى تقديم مشروع وفاق متكامل في مارس ١٩٦٣م وهي أيضاً كانت السبب الذي أدي إلى تقديم مشروع وفاق متكامل في ديسمبر ١٩٦٤م والحقيقة أن هذه المجهودات لم يكتب لها التوفيق في وقته،ا ولكنها لا بد أن تذكر كحقائق تاريخية كمعالم بالنسبة لتطور الحركة السياسية في بلادنا.

ما هي المسائل الكبرى؟

أولا: نظام الحكم. وقد أوضحنا أن العالم الثالث كله يواجه أزمة في نظام الحكم والدستور فلا بد إذن إن كنا جادين أن نسعى لاتفاق حول الأسس التى يقوم عليها نظام الحكم والدستور.

ثانياً: مشكلة المصير التى يواجهها شعبنا في جنوب السودان وضرورة الاتفاق حول النقاط الرئيسية للحلول لهذه المشكلة.

ثالثاً: ضرورة الاتفاق حول معالم رئيسية لسياستنا الخارجية.

رابعاً: ضرورة الاتفاق على الأسس التى يتم عليها الإنتاج والتوزيع الاقتصادي.

خامساً: الاتفاق على الأساس الذي يتم به تنظيم الفئات والذي يحكم هذا التنظيم

بصورة لا تخضع للصراع الحزبي.

سادساً: مسألة تحديد الذاتية التى لابد من تحديدها لتكون الحركة السياسية قادرة فعلا على مواجهة المشاكل والتطلعات التى تعيشها البلاد.

كيف نستطيع أن نتوصل لحلول لهذه المسائل الرئيسية بينما فشلت القيادات السياسية المختلفة في العالم كما حاولنا أن نقول. وكيف نختار السودان ليكون مركز تطبيق ممتاز أو جديد لشيء لم يسبق إليه في تلك المناطق؟ هذا السؤال مهم خاصة وأن السودان كغيره من البلدان يواجه انقسامات خطيرة وانقسامات رئيسية ولابد لهذه الانقسامات من أن تؤثر على أي مشروع للوفاق العام لأن الناس أينما يتحركون بتأثير انقساماتهم الجذرية التى يعيشونها.

فرادة الانقسامات في السودان

إن السودان يمتاز بوضع فريد بالنسبة للانقسامات المصيرية التى تواجه البلدان الأخرى وهذا الوضع الممتاز هو الأمل الوحيد في أن نستطيع أن نتقدم بتطبيق أعلى مستوى وأكثر تحضيراً مما يتم أو يجري في بلدان أخري.

الانقسامات هي:

الانقسام العنصري. في السودان عناصر مختلفة، عربية وزنجية وهذا الاختلاف العنصري موجود في بلدان كثيرة ولكن في السودان العنصر العربي الموجود فيه عنصر قد تمت فيه عملية الانصهار مع البيئة الزنجية فهو إذا استثنينا الجيوب القليلة من قبائل الجمالة من القبائل المترحلة يعيش في شئ من الانصهار والاختلاط كبير، كذلك إن تجربة الانصهار في السودان عبر تاريخه الطويل كانت تجربة سليمة موفقة مثالية ناجحة فليس أقل من أن نأمل أن تكون هذه التجربة حافزاً لنجاح في نفس الخط في المستقبل. بالنسبة لإخواننا الجنوبيين الذين يعيشون معنا هذا الانشطارفقد تركهم الاستعمار في وضع الإهمال والتخلف مما جعل وضعهم يحتاج في الواقع إلى عمل جديد ونشاط وإلى نشئ من جديد وهذا الوضع في الحقيقة مع انه سيئ بالنسبة لهم إلا أنه يجنبنا نوع من الانشطار الذي مثلا عاشته أو جربته بلاد كنيجيريا بين شمالها وجنوبها أو حتى بلاد كالعراق بين العنصر العربي والعنصر الكردي فيها. فإذن مع وجود الانقسام العنصري هذا توجد هناك أسباب تدعو للتفاؤل في مواجهة هذا الانقسام العنصري خاصة وأن

القيادة السياسية السودانية كلها مجمعة على أن لا تعتبر العنصرية سبيلاً للعمل السياسي وألا تعتبرها سبيلا للتطبيق السياسي.

الانقسام الديني، الشيء الوحيد الذي يمكن أن نخرج به في هذا الانقسام هو أن التطبيق الإسلامي الذي تحرص عليه الحركة السياسية السودانية أيضاً يؤكد وضع ممتاز في السودان من جرائه.

الانقسام الطائفي، الذي يتشكل في وضع رئيسي بين الأنصار والختمية والطوائف المختلفة الأخرى، وفي هذا الوضع فإن المخرج في نظري لتفسير أوجه التفاؤل هو أولا إذا نظرنا للانقسام الطائفي الموجود مثلا في العالم العربي المسلم لوجدنا أن الخلاف مثلا ما بين الشيعة والسنة والدروز والعلويين انقسام أساسي هائل للغاية أما الخلاف هنا فخلاف مختلف للغاية باعتبار أن القدوة التى يقتدي بها ويسير عليها الأنصار هي الإمام المهدي الذي وضع دستوراً واضحاً محددا بتطبيق وأحياء للكتاب والسنة لذا فهو قد رفع رأساً لبعث إسلامي سني. والختمية أيضاً يتبعون تطبيقاً دينياً سنيا. إذن فقد قصرنا الخلاف في داخل نطاق معسكر واحد من معسكرات الإسلام مما يخفف وطأة الانقسام الطائفي تخفيفاً كبيراً لدرجة أنه يمكن أن تلتقي طوائف السودان المختلفة حول مسألة رفع البعث الإسلامي على أساس إحياء الكتاب والسنة. وقد وضع الإمام المهدي أساساً للتسامح الطائفي مرة واحدة إذ قال: أهل الطرق جزاهم الله خير وصلوا وأوصلوا لكن بعد اليوم رفعنا راية الخلافة الكبرى والخلافة الكبرى تقتضي وحدة الأمة ووحدة الأمة تقتضي أن يسير الناس جميعاً في راية موحدة. فلم يقل ما قاله البعض في أمر الطرق الصوفية من مواقف مسيئة لها، وإنما قال قولا كان يمكن أن يستوعب في الواقع النشاط الديني كله في ظل بعث إسلامي جديد، وهذا يشير إلى حقيقة أن قيام الإمام المهدي في السودان في الواقع كان جزءاً من حركة اليقظة الإسلامية التى اجتاحت العالم الإسلامي كله في القرن التاسع عشر وهي سلسلة من الحركات الإسلامية التى جردت السيف والعلم والقلم والكتاب في وجه الحكم الأجنبي وفي وجه الخلافة العثمانية إذ تعفنت وفقدت صلاحيتها. فاتخذت صورة المشاعر كلها في حركة اليقظة الإسلامية التي أدت إلى قيام كثير من المبشرين والمصلحين والمسلمين في كل بقاع العالم، منهم السنوسي ومنهم الوهابى ومنهم الحركة التي بعث بها من قبل السيد أحمد بن إدريس إذ أرسل السيد محمد عثمان الميرغني الكبير في حركة تبشير إسلامي وتوسع

إسلامي في السودان وأيضاً شملت هذه الحركة قيام دعوة الإمام المهدي لإحياء الكتاب والسنة كحركة بعث إسلامي مرتبط ببعضه البعض. هذه المسائل كلها تشير إلى أن الانقسام الطائفي في السودان ليس كالانقسام الطائفي في البلدان العربية الإسلامية الأخرى وإنما يتميز بهذه الصفات مجتمعة.

الانقسام بين القديم والجديد، ففي السودان كغيره من البلدان الحديثة هذه يوجد انقسام كبير ما بين القديم والممثل في قبائله وأوضاعه وظروفه إلى آخره، وبين الجديد والممثل في خريجيه ومثقفيه ومتعلميه إلى آخره. هذا الانقسام بين القديم والجديد حدث في السودان في الواقع بظروف ألطف بكثير من الظروف التى يوجد فيها في مناطق عديدة أخري، حيث أن الجديد هم أولئك الذين يمثلون الجاه والعلم والنفوذ إلى آخره في الواقع قد جندوا في طبقات اجتماعية معينة ذلك لوجود سلطان إقطاعي أو سلطان ملكي في تلك البلاد فرض أن يكون تجنيد المثقفين أو اخذ الشباب للتعليم أو تجنيد الضباط في الجيش أو تجنيد المدرسين أو المتعلمين إلى آخره من طبقات اجتماعية معينة. هذا الوضع لم يحدث في السودان بل جاءت الطبقة السودانية المثقفة من كل حدب وصوب وفي كل مجال اجتماعي لم يكن هناك أي نوع من الحرص على أن يكون النظام الاجتماعي هو السبيل لتجنيد الشخص ليذهب إلى المدرسة أو يؤخذ في القوات المسلحة أو ليؤخذ في أوجه التعليم ودوره المختلفة ولذا فالطبقة المثقفة في السودان في الواقع تختلف عنها في كثير من البلدان الأخرى إذ أنها معبأة أو مجندة من بيئة ديمقراطية دون مراعاة للوضع الذي فيه أب أو أسرة الشخص الذي ينخرط في سلك التعليم ليأتي بعد ذلك وبعد مؤهلاته فيكون حاكماً في الخدمة المدنية أو مدرساً في الجامعة أو ضابطاً في القوات المسلحة.

الانقسام الحزبي أولاً، نستطيع أن نقول نحن أبناء السودان إنه خضع في مراحل عديدة في الماضي إلى وحدة صف واجهت مثلا تحقق مشكلة استقلال السودان وواجهت أيضاً مشكلة الحكم العسكري وواجهت أيضاً العمل على ثورة أكتوبر كل هذه الأشياء تعد تراث لقاء وتراث وفاق بين الأحزاب السياسية السودانية وقد التقت فيها في تلك المناسبات المختلفة. ثانياً، إن الضرورة التى واجهها القائمون بالقيادة السياسية في بلادنا في وجه التفتيت والتمزيق أصبحت واضحة حتى أنه لا يتحدث الساسة السودانيون الآن إلا في ضرورة الوفاق أو حتى أولئك الذين لا يرون ذلك الوفاق يسكتون باعتبار أن المسألة قد تواجه مشاكل عملية.

إن ما يجعل الوضع في السودان إلى حد ما ممتاز هو أنه عندما يطوف أي منا على أجزاء السودان المختلفة يجد أن الجماهير أصبحت لديها تمسك ببعث لذاتيتها في شكل يقظة إسلامية واضحة المعالم هذه واحدة، والناحية الثانية أن هذه الجماعات تتضح فيها أيضاً معالم مطالبة بأوضاع بالنسبة لمعايشها مطلبية قائمة أيضاً على العدالة ومقتضية مستويات معينة من الكفاءة.

و لصدفة أرادتها تطبيقات النظام القائم في السودان في الماضي يتمتع السودان بقطاع اقتصادي عام كبير يفرض هيمنته على كل الاقتصاد السوداني بصورة لا تحققها البلدان الأخرى إلا بعد سعي جهيد وبعد تصفية قوى سياسية كبيرة وصراع سياسي هائل. كيف نتمكن من الوصول إلى هذه الغاية التى تمكننا من افتراض أننا فعلا قد جئنا بتطبيق جديد لوضعنا السياسي كله؟

المسألة الأولي هي أن تتفق الأحزاب السياسية السودانية على الخطوط الرئيسية لمواجهة المشكلات السودانية الكبرى هذه المسألة يمكن أن نسميها التقاء الأحزاب السودانية.

والثانية أن تنظم الفئات العمالية وخلافها في إطار عام متفق على الأوضاع الرئيسية لهذا الإطار وميسر لهذه الفئات وهذه التنظيمات وحرياتها النقابية ومحدد للإطارات العامة التي تعيش فيها هذه الفئات.

والثالثة إقامة التعبئة المدنية العامة للمواطن السوداني العادي وهذا عن طريق المنظمات المختلفة غير السياسية بالإضافة إلى الأحزاب السياسية التى تعمل لتحقيق هذا الاتفاق الجديد وأما المثقف غير المنتمي فلا بد أيضاً من وصوله لمرحلة المشاركة في هذه العملية وهذا لا يتم إلا بالاعتراف بين الأحزاب نفسها أنه لا ينبغي لكي يكون الشخص مفيداً في العمل العام أن يكون حزبياً وقد يكون غير حزبي واقتناع المثقفين غير المنتمين بأنهم يمكن أن يعملوا في العمل العام دون شرط انتماء للأحزاب السياسية وإنما يكون العمل السياسي الذي يقوم به متجهاً نحو مقابلة كل هذه القوى في الأفق الجديد الذي ذكرناه.

ما هي الأشكال العملية التي يمكن أن تتم فيها؟

أولا : أن ينبع من كل هذا الحديث التيار الفكري الذي يأخذنا جميعاً في موجته.

ثانياً : التكوين القومي لمؤسسات إنجازنا التى تعمل على مواجهة المسائل التي إن لم تتسم بهذا الطابع فقدت القدرة على التجاوب مع هذا التيار الذي يؤدي في النهاية إذا وفقنا فيه بتوحيد الإرادة السودانية.

إن الاتفاق حول هذه المعالم وهذه الأسس وقيام هذا التيار الفكري ليحيط بنشاطنا العام كله ولنظمه حول هذه المسائل يؤدي أيضاً إلى عدم الالتفات إلى المشكلات العامة والصراع وحولها وإلى الانتباه للمشكلات التفصيلية مثلا مشكلات اقتصادنا كالمشكلات الزراعية ومشكلاتنا الصناعية إلى آخره.. كل هذه المشكلات الآن لا تأخذ الصدارة لأن الصراعات السياسية والخلافات حول المشاكل العامة تحجب الأفق عن الناس، ولذا ينتبهون إلى تلك المشكلات العامة وهي مهمة ولا يمكن أن نصل إلى صرف الناس عنها إلا بالوصول إلى اتفاق عام أساسي حولها، فالمظهر العملي الآخر أيضاً هو انصراف الناس للمشكلات العملية الحقيقية التى تواجههم يومياً، وفوق هذا كله وذاك إن قيام دستور متفق عليه يحسم أزمة ومشكلة الحكم والقيادة يستطيع أن يعطي القيادة السياسية التفويض اللازم والاستقرار اللازم والاستمرار اللازم لتتمكن من مواجهة المشكلات المختلفة وفق البرنامج الموضوع لها.

إذن فخلاصة القول التى وددت أن أصل إليها هي أن مسألة المصالحة الوطنية هذه هي استثمار لظروف السودان الخاصة لمحو جراح الماضي، وتوحيد إرادة السودانيين حول أفق سياسي جديد وهي ليست كما يحاول أن يقول بعض الناس محاولة لمزيد من المساومات الحزبية، فليس فيها مجال في الواقع لمساومة لحزب من الأحزاب إن وفقنا إليها، وليست هي أيضاً محاولة لتخدير المعارضة أو تجميدها كما يحاول بعض الأخوان أن يصفوها، وهي ليست بدعوة سياسية جديدة في محيط العمل السياسي السوداني وقد تكررت المصالحة وتكرر الوفاق في مراحل من تاريخ السودان مختلفة ومحددة من تاريخه القديم والجديد، ولكنها هذه المرة نود أن نصبغها بشيء من الاستمرار وشيء من التنظيم لمواجهة المشكلات التى ذكرناها في البداية و التى لا يمكن أن نواجهها إذا لم نحسم هذه المسألة حسماً نهائياً.

قوى التوافق

ما هي القوي الاجتماعية التى تساند هذه المصالحة ؟ ما هي القوي صاحبة

المصلحة فيها؟ لأنه لا يمكن لشيء أن يتم في عالم السياسة وليست وراءه إرادة اجتماعية قوية وليست وراءه أيضاً أسس وأهداف واضحة المعالم.

إن القوي السياسية والاجتماعية التى تكمن وراء مسألة المصالحة هذه هي الجماعات الواعية في الأحزاب السياسية المختلفة على اختلاف أحزابها السياسية، وأيضاً المثقفون السودانيون المنتمون وغير المنتمين الذين يريدون توسيعاً لمناعون العمل السياسي حتى يتمكنوا من المساهمة في بناء وطنهم والانخراط في سلك تلك المساهمة، وأيضاً السواد الأعظم من السودانيين الرعاة والزراع الذين لم يمسهم السودان الحديث بعد والذين أصبحوا قوة مطلبية هائلة، ولا بد أن يحيط السودان الحديث نفسه طولا وعرضاً ويتشابي طولا وعرضاً حتى يتمكن من الاستجابة لمطالبهم في الآبار والشفخانات والمدارس إلى آخر المطالب التى أصبحت تقلق النواب وتقلق معهم الحكام وأيضاً كل الحركة السياسية اليوم.

إذن الجماعة التي يمكن أن تكون صاحبة مصلحة حقيقية في توسيع مواعين العمل السياسي في السودان هي الجماعات المختلفة الواعية في جيوب العمل السياسي المختلفة السودانية صاحبة المطالب الحقيقية سواء جاهرت بذلك أو أسرت به في توسيع مواعين العمل السياسي حتى تتمكن من حسن الأداء وحسن المساهمة، والجمهور العريض من السواد الأعظم صاحب المطالب الكبيرة اليوم التى تطالب مطالبة حثيثة بتوسيع قاعدة السودان الجديد حتى تتمكن من أن تنخرط في سلكه وأن تستمتع بنعمائه.

هناك عناصر لا شك ستعارض المصالحة الوطنية بكل هذه المفهومات التى وردت فيها لأسباب كثيرة أولا هنالك أشخاص عديدون وجيوب كثيرة لا شك أنها منتفعة في تجميد الوضع الحاضر كما هو، جماعة أخري هم التقليون من الذين ينقلون أفكارهم من جهات مختلفة سواء كانت تلك الجهات من تراث سوداني أو غير سوداني المهم في الظاهرة مسألة النقل والاعتماد على مسألة ((تابلت)) مخطط معروف محدد لا يخضع في كثير أو قليل إلى مسألة التجاوب مع ظروف خاصة موجودة في قطر من الأقطار إلى مستوى يمكن من التمشي مع ظروف تلك البلاد كما ينبغي أن تكون. فإذن نحن في وجه الذين يحرصون على تجميد الوضع وأولئك الذين يحرصون على النقل سنجد أن مسألة التجميد ومسألة النقل هذه ستمدنا بمعارضة عنيفة وتشكيك كبير فيما نحن

بصدده من ناحية توسيع مواعين العمل السياسي في السودان.

إن أهم شئ في مسألة المصالحة الوطنية هذه هي أنها توضح أن هناك ضرورة حتمية لتوحيد إرادة الأمة وأنه في غير ظل الوصاية العسكرية أو المدنية لا بد أن يتم ذلك عن طريق الاختيار، وأن هناك عناصر تداعب اليوم أوتاراً تثير بركانا هائلا إنها لم تترك هذا المسلك لأن في ذلك الوضع الذي نحن مجبرون لمصلحة المصالحة أن نتركه إمهال لكل من فكر أن يشاجر أن يفكر قبل المشاجرة في المصالحة حتى نوفق إن أمكن في توحيد إرادة الأمة في ظل الحرية وفي ظل الاختيار لا الوصاية والجبرية، لأن شعار المصالحة الوطنية يوجه طاقتنا لأفق جديد في ظل الحرية وإن سقط هذا الشعار فستتوجه طاقتنا لتمزيق بعضنا ببأس بعض في معركة من ينتصر فيها لا شك لن يعامل الأطراف الأخرى معاملة لطيفة.

الرئيس يتحدث أمام مؤتمر الأحزاب السياسية ١٩٦٦/١٠/١٧م

نص الخطاب الذي ألقاه السيد الصادق المهدي

رئيس مجلس الوزراء في مؤتمر الأحزاب السياسية للنظر في

توصيات لجنة الإثنى عشر ١٧/ ١٠/ ١٩٦٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة :

١- أحييكم أطيب تحية وأرحب بكم اليوم في هذا المؤتمر الذي رأت الحكومة أن تعقده اليوم لبحث توصيات لجنة الإثنى عشر المتعلقة بالحل السياسي لمشكلة المديريات الجنوبية.

٢- لا شك أنكم تعلمون جميعاً الاهتمام الفائق بمشكلة الجنوب الذي أولته لها الحكومات المتعاقبة منذ ثورة أكتوبر المباركة، وقد دعت الحكومة الانتقالية الأولى لمؤتمر المائدة المستديرة الذي اشتركت فيه الأحزاب السودانية القائمة آنذاك. كان هذا في الفترة من السادس عشر إلى التاسع والعشرين من مارس ١٩٦٥م. وقد حضر ذلك المؤتمر مراقبون من الدول الأفريقية الشقيقة من غانا، يوغندا، الجمهورية العربية المتحدة، كينيا، الجزائر، تنزانيا، ونيجريا.

٣- وقد اتخذ مؤتمر المائدة المستديرة القرارات التالية:

أ. أن تتخذ الخطوات التالية بواسطة الحكومة لقيادة الحالة في الجنوب إلى الأوضاع العادية:

١. تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين حكومتي السودان ويوغندا بشأن اللاجئين وكفالة استقرارهم.

٢. الاتصال بحكومات البلدان الأخرى بغرض التوصل إلى اتفاقات مماثلة بشأن اللاجئين.

٣. كفالة استقرار المواطنين الموجودين داخل البلاد ممن فقدوا ديارهم وممتلكاتهم.

٤. يطلب من الحكومة: (أ) محاربة المجاعة في المناطق المتأثرة بها في الجنوب، (ب) والتحقيق في الأسباب المزمنة للمجاعة والفيضانات في الجنوب واتخاذ الخطوات الضرورية بشأنها.

٥. إعادة نقل كل المدارس الجنوبية الموجودة حالياً بالشمال.

ب. تبني الخطوط السياسية التالية:

١- اختيار المزيد من الجنوبيين لتدريبهم للوظائف التالية :-

- ضباط بوليس وسجون.
- إداريين.
- ضباط صحة ومساعدين طبيين.
- ضباط حربيين.
- ضباط صيد واسماك.

٢- ملء وظائف الإدارة والبوليس وأجهزة الإعلام بالجنوبيين متى توفرت فيهم الكفاءة لذلك. وفي حالة عدم وجود أكفاء أن تتخذ الخطوات اللازمة للإسراع في تدريبهم وترقيتهم.

٣- المساواة في فرص العمل والمساواة في الأجور وعدم التمييز بسبب المعتقدات الدينية أو اللغة أو العنصر فقط.

٤- حرية الدين وحرية التبشير في نطاق قانون البلاد.

٥- السماح للأشخاص والمؤسسات بفتح المدارس في نطاق قانون البلاد.

٦- حرية التنقل.

٧- إنشاء جامعة في الجنوب.

٨- فتح مدارس ثانوية للبنات ومدرسة زراعية بملكال.

٩- إعادة فتح مدرسة يامبيو الزراعية ومركز التدريب بجوبا والمركز البيطري بملكال

١٠- ملء كل وظائف نظار المدارس بجنوبيين أكفاء ويجب ألا يحول الجهل باللغة العربية دون الترقية إلى وظيفة ناظر.

١١- إيجاد عمل للعاطلين.

١٢- تكوين مجلس اقتصادي قومي للتنمية تتبعه وكالة فرعية في الجنوب ومهمة هذه أن تدرس من جميع النواحي المشاريع التى تقدم بها فريق البحوث عام ١٩٤٥ وأي مشاريع أخري بغرض وضع الخطط لتنفيذها، وعلى الحكومة أيضاً أن تدرس مشروع الزاندى.

١٣- إعطاء الأولوية في استغلال الأرض للسكان المحليين وتقديم التسهيلات.

ج. إن الأعضاء الموفدين المشتركين في هذا المؤتمر مصرون على إزالة أسباب الشكوى وتنفيذها الخطوط السياسية المذكورة وهم مستعدون للسفر في حملة من أجل السلام والاستقرار ويؤكدون أنهم سيبذلون كل ما في وسعهم من جهد لإنهاء أعمال العنف خلال شهرين.

٤. أن المؤتمر قد نظر في بعض أشكال الحكم التي يمكن أن تطبق في السودان ولأنه لم يتمكن من الوصول إلى قرار إجماعي كما تتطلب قواعد إجراء المؤتمر.

٥. لذا فقد قررنا تكوين لجنة من أثني عشر عضواً لتتولى بحث الوضع الدستوري والإداري الذي يضمن مصالح الجنوب الخاصة كما يضمن مصالح البلاد عامة.

٦. وستعرض النتائج التى يتوصل إليها على المؤتمر الذي ستدعوه الحكومة للانعقاد خلال ثلاثة أشهر..

٧. وأنتم ترون أنه بناء على الفقرة (ج) (٢) قد تم مولد لجنة الاثني عشر وقد أعطيت الصلاحيات الآتية:

أولاً: أن تتولى بحث الوضع الدستوري والإداري الذي يضمن مصالح الجنوب الخاصة كما يضمن مصالح البلاد عامة.

ثانياً: أن تكون لجنة رقابة تشرف على تنفيذ الخطوات والسياسة المتفق عليها.

ثالثاً: أن تخط وسائل إعادة الأحوال في الجنوب إلى الأوضاع العادية وأن تدرس الخطوات اللازمة لرفع حالة الطوارئ في الجنوب واستتباب الأمن وحكم القانون

٨. باشرت لجنة الأثني عشر مهامها حسب صلاحياتها وانسحب منها بعض الأعضاء لأسباب أبدوها تجدوها مضمنة في التقرير وكانت ثمار مجهوداتنا هذا التقرير الذي نضعه اليوم بين يديكم وتلاحظون أيضاً أن إحدى مهامها وهي مراقبة تنفيذ قرارات مؤتمر المائدة المستديرة قد قامت دونها عقبات شتى حالت دون تطبيق جزء غير يسير منها، ولكنها واصلت البحث وتوصلت إلى توصيات معينة. لكنها تركت موضوعين هامين وأساسيين لم تتخذ فيهما قراراً وأوصت بعقد مؤتمر المائدة المستديرة.

٩. وعندما تسلمت الحكومة التقرير هذا قررت أن تعقد هذا المؤتمر:

أولاً: لاطلاع الأحزاب السياسية السودانية على التقرير.

ثانياً: لمحاولة الوصول لاتفاق حول نقطتي الخلاف وهما نقتطان أساسيتان.

ثالثاً: النظر في هل يدعى مؤتمر المائدة المستديرة الممثل للأحزاب السودانية يحضره مراقبون من الدول الصديقة أو لا.

رابعاً: النظر في هل من الممكن أن تجمع الأحزاب السودانية على مشروع للحل السياسي.

وأود أن أقول في هذا المجال إن الأمر برمته موضوع يهم لجنة الدستور. عليه فإن استطاعت الأحزاب السودانية الممثلة في مؤتمركم هذا الاتفاق على حل للمشكلة بما في ذلك نقطتي الخلاف فإن هذا سيسهل مهمة لجنة الدستور كثيراً وأننا قد قررنا الآن تكوين لجنة الدستور القومية التي ستمثل فيها الأحزاب السودانية كلها والمستقلين شماليين وجنوبيين وسنعلن تكوينها في بحر هذا من الشهر إن شاء الله وقد أجريت اتصالات مبدئية مع الأحزاب الشمالية في هذا الصدد وإن مهمتها ستكون أيسر كثيراً إن اجتمعتم على حل للمشكلة وسيقوم السيد وزير العدل بالاتصال برؤساء الأحزاب للاتفاق على الأسس لتعين أعضاء اللجنة.

١٠. أما مؤتمر المائدة المستديرة فإن عقده لا يغني عن تحويل الأمر للجنة الدستور وستكون فائدته هي إطلاع جيراننا عن طريق المراقبين على ما تتخذه من حلول للمشكلة. هذا إذا كنا قد أجمعنا على مشروع الحل من نواحيه جميعها. وأن الحكومة لم تتخذ قراراً في أمر مؤتمر المائدة المستديرة، أما عقده فسيأخذ وقتاً ليس بالقصير لدعوة المراقبين للحضور وسيكون مؤتمراً مجرداً من المناقشة غرضه أساساً إعلان الالتزام الحزبي العام للاتفاق.

حضرات السادة:

١١. إننا قد فرغنا بحمد الله من دراسة الإشكالات الحالية في المديريات الثلاث ووضع الحلول لمواجهة الصعاب القائمة هناك، وإننا قد قمنا بجرد عام لكل ما أنجز في الجنوب في الفترة الأخيرة وقررنا عمل حملة واسعة لإعادة الأمور لطبيعتها وأخري شاملة للاستقرار ووضعنا الخطط اللازمة لزيادة الخدمات وتنشيط الإنتاج وستبدأ تلك الحملة بزيارتي والوفد المرافق إلى المديريات الجنوبية وقد سبق كبار المسئولين في الوزارات المختصة للمساهمة في تحليل الأحوال هناك للتحضير اللازم.

وهذا وقد قررنا أن يقوم مكتب رئاسة وزير ليشرف على تنسيق الأعمال المختلفة في الجنوب ومتابعة تنفيذ الخطة الشاملة وبرمجة رفع حالة الطوارئ والاندفاع بالاستقرار والتعمير وبرمجة تنفيذ قرارات المائدة المستديرة حسب ما تسمح به أحوال الاستقرار والأمن والنظام.

١٢. نريد أن تؤيدنا الأحزاب السودانية في هذه الخطوات اللازمة - لتنفيذ الخطة الشاملة المبرمجة الموقوتة، وأني أطلب من مؤتمركم هذا:

أولاً: محاولة الاتفاق على نقطتي الاختلاف.

ثانياً: تقديم توصياتكم عن عقد مؤتمر المائدة المستديرة الثاني أم يحصل الاكتفاء بالاتفاق على الالتزام الحزبي وتحويل المشروع برمته للجنة الدستور رأساً، هذا وإني أتمني التوفيق والسداد لما فيه خير البلاد.

خطاب الصادق عند نهاية حكومته بالستينيات ١٥ مايو ٦٧

خطاب رئيس الوزراء في ١٥ مايو ١٩٦٧م يوم طرح الثقة في حكومته

المصدر: صحيفة الرأي العام- ١٦ مايو ١٩٦٧

سيدي الرئيس:

لقد شاء الله وهو أحكم الحاكمين أن تصل الحركة السياسية في السودان إلى هذا الموقف الذي فيه تناقش المسألة الوطنية على الصعيد العام وأن يطرح لهذه الجمعية ولأول مرة أمر يقرر مصير الحكم في السودان دون أن يكون قد سبقته مساومات الساسة وتسوياتهم، وإني لا أشك أن نتيجة ما نحن بصدده الآن ستكون خطوة إلى الأمام في مجال السياسية في السودان، ذلك لأن الرأي العام السوداني قد سبق المنظمات السياسية في تلمس أوجاع الحركة السياسية، ولأن بعض العناصر الرائدة والواعية قد سبقت أحزابها في الاقتناع بمآخذ الوضع السياسي القائم التي أدت دائما لتسويف الحساب ولضياع كثير من الحقائق في حدود المجالس الضيقة ولكن بغير تدبر. من قبل أسبوعين من العمر المحدد لعهدي في المسئولية أراد الله أن يضع حدا لهذه الأوضاع وأن يكشف المثالب والمآخذ لنواب أهل السودان بصراحة ووضوح فأصبح الإدلاء بهذا البيان علي حتما حيث أصبحت مخاطبة نواب الأمة والرأي العام السوداني به واجبا.

سأتكلم يا سيدي الرئيس ملتزما بالموضوعية وعفة اللسان والبعد عن الإسفاف والمهاترة مناصرا بذلك راية رفعتها في محيط العمل السياسي ولن أتخلى عنها في وقت الشدة.

السؤال الأول يا سيدي الرئيس هو:

ما الذي جاء بنا للحكم؟

أولا: حدث انفجار سياسي في أحد الأحزاب القائم عليها الائتلاف الذي قام بعد الانتخابات العامة الأخيرة وكان الانفجار راجعا إلى امتناع أقلية من أعضاء ذلك الحزب أن تنصاع لرأي الأغلبية فقام ائتلاف جديد يعد شكلا امتدادا لذلك الائتلاف وموضوعا تأكيدا لقرب العنصر الذي منه الأغلبية المذكورة إلى العنصر الذي منه الحزب الآخر المشترك في الائتلاف. قرب من ناحية المنهج السياسي والاتجاه العام هذا كان رأي

أكثر الناس سواء صح أو بطل.

ثانيا: إن أسباب ذلك الانفجار ترجع لاعتبارات حزبية وخلافات داخلية في حزب الأمة ولكنها وحدها لم تكن كافية لتفجير كل الطاقات التي دخلت في المعركة فقد كان الائتلاف الأول مسئولا عن تدهور في حالة البلاد المالية، وكان مسئولا عن إهمال وضع الدستور الدائم، وكان مسئولا عن التخبط في تصريف شئون المديريات الجنوبية، ومسئولا عن انحلال عام في تصريف شئون الحكم مما أثار عمليات المحاسبة والاستجواب لرئيس الوزراء السابق واستفحل الأمر فأدى إلى تغيير الحكومة الائتلافية الأولى بالحكومة الائتلافية الثانية وقد تولت الحكم أثناء الأشهر التسع الماضية فماذا صنعت لهذا البلد؟

سأوضح في اختصار ما أمكن إنجازه في بعض الميادين الحيوية المختلفة، وهي: الدستور، الاقتصاد، المديريات الجنوبية، شئون الأقاليم، الطابع العام للحكم.

- الدستور:

لأول مرة في تاريخ السودان المستقل تقود الحكومة إجراءات وضع مشروع الدستور الدائم بجدية وتذلل العقبات في سبيلها فالحكومة التي تعرضت لهذا الأمر في الخمسينيات تدل وقائع جلسات اللجنة التي أوكل إليها وضع مشروع الدستور على عدم الجدية في وضع ذلك المشروع إذ رفعت أغلبية جلساتها بسبب انعدام النصاب القانوني، كما أن قوادها جروا البلاد عن طريق المناورات والأزمات المفتعلة إلى كارثة حكم استبدادي. والحكومة الائتلافية الأولى التي حكمت في بداية عهد هذه الجمعية كانت تعتبر مسألة الدستور لا تعنيها، وأن هذا من شأن الجمعية التأسيسية، هذا ما ورد على لسان رئيسها، ومع التسليم بهذه الحقيقة فإن المبادرة في شئون الجمعية مسئولية الحكومة، هذا بالإضافة إلى أن هناك التزاما سياسيا في ميثاق الائتلاف يلزم الحكومة بصفتها الأداة التنفيذية بأخذ زمام المبادرة في هذا الشأن. لقد أمكن قيام لجنة الدستور وشروعها في عملها باجتهاد وقد فرغت أو كادت من بحث المسائل الخلافية الكبرى. ويمكن أن نتطلع إلى ظرف قريب تبدأ هذه الجمعية فيه نظر مشروع الدستور الدائم.

- الاقتصاد

الموقف كما كان في أغسطس:

١- انخفاض في الأرصدة واتجاه نحو التدهور.

٢- الاستيراد موقوف.

٣- عدم تصريف القطن وانصراف عن سوق القطن السوداني.

٤- زيادة الاعتماد على النظام المصرفي في تمويل عمليات الحكومة حتى دخلت المديونية ١٦ مليون جنيها وهي أكثر من الحد الذي يسمح به القانون وأكثر من الحد الذي بررته الاعتبارات الاقتصادية.

٥- انحلال عام في السياسة الاقتصادية:

أ. في حالة الحسابات.

ب. في المخازن الحكومية ونظام المشتروات.

ج. عدم انطباق الميزانية على الواقع.

د. عدم تنسيق بين الهيئات التي تعمل في الحقل الاقتصادي.

ه. عدم تقييم صحيح للموقف الاقتصادي واتجاهاته.

٦- المفاوضات بشأن القروض والمشاريع التي لم تكتمل ومتعثرة.

٧- عدم تحديد السياسة الاقتصادية فيما يتعلق:

أولا: سياسة الإنشاء والتعمير فيما يتعلق:

(١) توزيع ثمارها بين أجزاء القطر.

(٢) استغلال الثروات الطبيعية كاللحوم والمعادن.

ثانيا: التنظيم الاقتصادي بين القطاعات المختلفة العام أو الخاص أو التعاوني.

من هذا كله كان السودان يفقد سمعته ويفقد ثقة العالم فيه.

الإجراءات والسياسات التي اتخذت:

أولا: الأرصدة: ظلت في ارتفاع وهي في نفس المستوى الذي كانت عليه في نهاية ديسمبر، هذا رغم أن المدفوعات في الشهور الأربعة الماضية بلغت حوالي ٢٢ مليونا من الجنيهات ورغم فتح باب الاستيراد ورغم أن كميات كبرى من المحاصيل الأخرى

غير القطن لم تصدر بعد.

ثانيا: فتحنا باب الاستيراد وزدنا المستوردات تحت باب الرخص المفتوحة زيادة ملحوظة.

ثالثا: قللنا الاعتماد على النظام المصرفي وحافظنا على مستوى الاعتماد الذي ارتبطنا به وهو ٦ ملايين من الجنيهات تعادلها ١٦ مليونا في العام الماضي.

رابعا: نجاح السياسة القطنية وتصريف ما يقرب من ٨٠٠ ألف بالة من القطن.

خامسا: إعداد ميزانية واقعية وقد بحثت لأول مرة بحثا دقيقا استعرض فيه مجلس الوزراء نشاط كل الوزارات الحكومية وأصدر توجيهاته في كثير من السياسات. وإعادة النظر في كثير من أوجه نشاط الحكومة، وقد أمضى مجلس الوزراء زهاء ١٠٠ ساعة في بحث الميزانية بينما كانت الميزانية تبحث في الماضي في جلسة واحدة.

سادسا: عمل مجهودات كبيرة لتحسين الحسابات وقد قدم بعضها للبرلمان وبعضها تحت المراقبة كما أن حسابات هذا العام تسير سيرا حسنا.

سابعا: عمل مجهود كبير فيما يتعلق بمخازن الحكومة ومشترواتها كان من نتائجها بيع جزء غير يسير من الفائض وبدأ في تنظيم المخازن وحصرها كما أن نظام المشتروات قد أحكم وكان من نتائجه أن خفضت مشتروات الحكومة إلى مستوى يقل عن السنوات السابقة كما أن الآلات والمعدات التي ظلت معطلة كلها قد استخدمت في مشاريع هامة كمشروع العطش.

ثامنا: قد طرأ تحسن ملحوظ في الإدارة الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بوضع ميزانية للنقد الأجنبي ووضع نظام للنقد الداخلي وسيولة الحكومة كما أننا الآن في موقف نستطيع أن نقيم الموقف الاقتصادي واتجاهاته من وقت لآخر ومعرفة الأخطاء ومحاولة تصحيحها في وقتها.

تاسعا: لقد عملنا على استكمال كل المفاوضات والمشاكل المعلقة على سبيل المثال كقرض المياه- قرض المدارس- مشروع الرهد- مشروع كهربة الروصيرص- القرض الكويتي- الامتدادات الزراعية- القرض السعودي- قرض الذرة والقمح- ١٨ مليون دولار مشروع المسح الزراعي في جنوب كردفان في أعالي النيل- تسوية الحسابات

المعلقة مع الهند ومع الجمهورية العربية المتحدة.

عاشرا: لقد حددنا السياسة الإنشائية والتعميرية فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي وبدأ فعلا في حدود الميزانية السابقة لإعطاء أسبقية لمشاكل الإنشاء والتعمير في المديريات في الغرب والشمال والشرق والجنوب والاهتمام بمشاكل العطش – الثروة الحيوانية- الزراعة الآلية- والاهتمام بالمسح الاقتصادي لكل مديرية كما حددنا القطاعات ونشاط كل قطاع.

إحدى عشر: عادت الثقة الخارجية في اقتصادنا إلى درجة ملحوظة نستدل على ذلك باستعداد المنظمات الدولية والدول الأخرى لمساعدة السودان عن طريق القروض والمساعدات الفنية كما تشهد بذلك وفود زيارة المستثمرين الأجانب الذين أتوا لاستطلاع عن المجالات التي حددتها الحكومة.

اثنا عشر: سودنة التجارة الخارجية- الاستيراد الخاص- النظام المصرفي- إعادة تكوينه ليخدم الاقتصاد السوداني وقد فرغنا من إعداد مسودة القانون الأساسي وإعداد الهيئات المتعلقة بكل ذلك، ووضع المبادئ العامة التي سنسير عليها.

تقييم الموقف:

لم يكن بالإمكان علاج كل هذه المشاكل في فترة قصيرة ولكني وضعت الأسس لها ولا زالت بعض المشاكل تحتاج إلى وقت وإلى إعادة نظر ومن أهمها:

أولا: الموقف النقدي للحكومة والذي لا يزال حرجا وأسباب الإيرادات لم تصل المستوى الذي توقعناه وعلى رأسها الجمارك وذلك نسبة لأن الاستيراد لم ينشط بالصورة التي أردناها وقد اتخذ مجلس الوزراء والوزارات المختصة الإجراءات الكفيلة وانعكس الاستيراد أيضا على حصيلة الخزينة من ضريبة الأعمال.

ثانيا: لم نوفق بالقدر الذي كنا نهدف له في تخفيض سعر بعض المواد الهامة المعيشية وهذا أمر كان ولا زال يشغل بال الحكومة.

ثالثا: لقد اتخذنا إجراءات كثيرة لإصلاح اقتصاديات بعض المصانع الحكومية ولكن لا زالت إجراءات أخرى لا بد من اتخاذها حتى تكون هذه المشروعات ناجحة ومثمرة من الناحية الاقتصادية.

رابعا: لا زالت كثير من متأخرات الضرائب لم تجمع ورغم المجهودات التي بذلت ورغم ذلك جمع منها جزء غير قليل.

خامسا: لم نوفق في المستوى المطلوب في محاربة العطالة وكانت الحكومة تعمل لوضع مشروع لذلك لم يكتمل.

الجنوب

كان الحال في شئون المديريات الجنوبية متسما بالآتي:

١- نفرت الحكومة الساسة الجنوبيين ودخلت في عداء علني مع اللجنة المناط بها تحديد المعالم لوضع المديريات الجنوبية في مستقبل الأيام.

٢- عدم إلمام الجهاز السياسي بخطة الأمن ومراقبة تنفيذها.

٣- عدم وجود أي برنامج لتعمير المديريات الجنوبية وبعث الإنتاج والخدمات فيها.

وقد تم في هذا الصدد الآتي:

١- التقدم نحو حل سياسي لمشكلة المديريات الجنوبية بالوصول إلى اتفاق مقبول بين الأحزاب المختلفة وكذلك بتمكين النيابية السياسية عن المواطن في المديريات الجنوبية عن طريق إجراء الانتخابات التكميلية بنجاح.

٢- عقد مؤتمرات في المديريات الجنوبية حضرها المسئولون من كل المستويات لوضع خطة فرعية لإعادة تعمير المديريات الجنوبية.

٣- إخضاع خطة الأمن لمراقبة سياسية وتنسيقها مع المجهود الدبلوماسي للإحاطة بالمتمردين.

٤- وضع تخطيط متكامل بكل هذا للتنسيق وضمان التنفيذ.

- **الأقاليم**

أوضحنا في الخطاب الذي ألقي أمام هذه الجمعية في ٢٧/ ٧/ ٦٦ ما نصه: «لزوم خلق وعي إقليمي لدى قمة المسئولين يعالج الفجوة التي تقوم اليوم بين المسئولين في

الخرطوم وبين الذين يعيشون في الأقاليم».

وقد كانت الفتنة القبلية متأزمة في دارفور وفي كسلا وكان المسئولون بعيدين عنها بل كانوا في بعض الأحوال مسئولين عنها كالفتنة التي نشأت حول توزيع أراضي الامتداد الثاني في خشم القربة، واتخذ فيها جهاز حكومي قرارا ثم اتخذ فيها مجلس السيادة قرارا، ووضعت القرارات أمام المسئولين في المنطقة واشترك أحد الوزراء في القرارين دون أن يحفل بأوجه التضارب بينهما والنتائج الخطيرة المترتبة على ذلك.

وكانت نتيجة الاهتمام بشئون الأقاليم أن أمكننا والوزراء الذين أخذوا هذه السياسة مأخذ الجد أن نطوف طواف تفقد وتفتيش سبعة من مديريات السودان وأن نعالج المشكلات القبلية المتأزمة.

- **الطابع العام للحكم**

سيدي الرئيس

هذه المنجزات والطابع الجديد الذي اتسم به حكم السودان في هذه الفترة لم تكن سهلة المنال ميسورة التحقيق فقد واجهتنا أثناءها بعض المشكلات والأخطاء والمعوقات فمع أن طابع الحكم الذي نادينا به أن يكون قومي المسلك إلا أن نفرا منا لم يستطع التخلص من الحزبية الضيقة مما أدى إلى تدخلات في العطاءات وتدخلات في توزيع الخدمات والتعيينات. تلك التدخلات لم تمكنا من إيقاف ما وقع في أيدينا منها في الفترة الماضية وسأقترح في ذيل هذا الخطاب قيام لجنة لتقصي الحقائق عن استغلال النفوذ السياسي على أن تعين هذه اللجنة لجنة اختيار اللجان وأن تكون مهمتها فحص هذه البيانات وعمل تقرير بما تطلع عليه لمعلومية أعضاء هذا المجلس الموقر في جلسة مقفولة وأن تضيف إلى مهامها تبيان مسألة الأرصدة أيضا.

سيدي الرئيس

لقد اتسمت الفترة المذكورة أيضا بتكرار أزمات في المسرح السياسي فما هو سبب تلك الأزمات؟

١- حدثت أزمة عند تكوين الحكومة الائتلافية الثانية بسبب امتناعي عن تعيين بعض من اشترك في الحكومة الائتلافية الأولى ومع أن أسس تعيين الوزراء التي اتفقت

عليها مع رئيس الحزب المؤتلف كانت تمكنني من ذلك الامتناع ويسمح بتعيين اثنين فقط من الذين اشتركوا في تلك الوزارة إلا أنني تفاديا للأزمة التي نشبت وحرصا على وحدة الحزب الحليف تنازلت عن ذلك الموقف. وسويت الأزمة باجتماع اتفق فيه على التعاون.

٢- وفي ديسمبر ١٩٦٦م نشأ خلاف حول رغبة بعض العناصر المشتركة في الحكومة في تأجيل الانتخابات التكميلية في المديريات الجنوبية، وبسبب عدم رضا رئيس الوزراء على تأخير السيد وزير الحكومة المحلية لأوامر التأسيس ولتقرير الإصلاح الزراعي إذ أن مجلس الوزراء قد فرغ من قانون انتخابات الحكومات المحلية في أوائل أكتوبر كما أن اللجنة الوزارية التي كلفت بتقديم توصيات حول الإصلاح الزراعي والتي فرغت من عملها في أوائل أكتوبر لم يأت تقريرها للمجلس حتى ذلك الوقت وحدث بالإضافة إلى هذا اتجاه رئيس الوطني الاتحادي إلى تعيين وزير كان رئيس الوزراء يرى أن يعين خلافه من الحزب الوطني الاتحادي وانفرجت تلك الأزمة بالاتفاق على التعاون ووعد وزير الحكومة المحلية أن يقدم الأعمال المنتظرة وسحب اقتراح تأجيل الانتخابات، وتركت مسألة المقعد الوزاري الشاغر لرئيسي الحزبين، وقد أصدر رئيسا الحزبين بيانا أوضحا فيه الملابسات التي أدت إليه بشأن ملء ذلك المقعد وأصدرت سكرتارية الهيئة البرلمانية للوطني الاتحادي بيانا مناقضا لبيان الحزبين وسكت عنه تفاديا لاستمرار الأزمة.

٣- وحسب تطور الأحوال فإن تقرير اللجنة الوزارية بخصوص المشاريع الخصوصية لم يصلني إلا في منتصف يناير كما أن أوامر التأسيس للمجالس لم تأت إلى مجلس الوزراء إلا في أواخر أبريل وفي هذا الأثناء كانت تتخلل العلاقات الوزارية بعض الاحتكاك الناشب من تصرفات وزير الحكومة المحلية فشكوته لرئيسه ثلاث مرات وطلبت منه نفي ما نسب إليه في الصحف فلم أجد في كل هذا جدوى.. وقد كان أثناء الفترة التي توليت فيها المسئولية يحضر دائما لكل اجتماع متأخرا ساعة وكان يسافر من العاصمة لأي شأن من الشئون دون علمي ويحول بيني وبين تقويم هذا المنهج الائتلاف القائم. ثم تدهور الحال في الأسابيع الماضية فأصبح ينقطع عن اجتماعات مجلس الوزراء دون مبرر أو عذر فشكوت هذا الحال مرة أخيرة للسيد رئيس الوطني الاتحادي ووعد بان يتحدث إليه. وفي بداية هذا الشهر وبعد انقطاعه عن مجلس

الوزراء بحثت عنه في مكتبه ولم أجده وذلك للاستفسار عن بعض الشئون التي ما زال مسئولا عنها وليؤكد أو ينفي خبر نشره لتقرير اللجنة الوزارية للإصلاح الزراعي في جريدة الأيام فلم أعثر عليه في نطاق العمل والمسئولية فكتبت إليه مستفسرا مستجوبا ولم أحظ حتى الآن برد. لقد تصرف هذه التصرفات معتمدا على وجود عصبية حزبية تحميه واحتملت هذه التصرفات محافظا على الائتلاف فأصبحنا من خوف الخلاف في خلاف، ومن خوف النزاع في نزاع. لم يكن مسلك وزير الحكومة المحلية هو الإشكال الوحيد وقد نشأت أخطاء واحتكاكات أخرى من الوزراء وبيننا وبين مجلس السيادة ولكنها لم تتخذ طابع التكرار المزمن كما كان موقف السيد وزير الحكومة المحلية. إن مسلك وزراء الحكومة الائتلافية الثانية كان في عمومه إذا استثنينا مسلك وزير الحكومة المحلية منسجما متجانسا وإنني احمد لغالبيتهم نسيان العصبية الحزبية والتصرف بمسئولية ومراعاة الصالح العام في مناقشات المجلس وقراراته.

كيف نشأت الأزمة الأخيرة؟

أولا: في أواخر أبريل صرح السيد وزير الحكومة المحلية بأن الوطني الاتحادي قرر أن الائتلاف القائم قد استنفذ أغراضه ووجب إلغاؤه وكنت أنا في ذلك الأثناء في طواف على مديرية كردفان.

ثانيا: عند عودتي وجدت سؤالا من السيد نائب دائرة الزراق عن اتجاه الحكومة لحل الجمعية شهر يونيو وعرضت الأمر على مجلس الوزراء في اجتماع ١٩/ ٤/ ١٩٦٧م. وقال لقد ثبت وجود إفلاس خطير ووجود بعض التيارات السياسية التي تؤدي إلى خراب لا محالة واقع.

وتساءل كيف يمكن الاقتناع بوجهة نظر رجال عملوا معي طوال التسعة أشهر ولم أسمع منهم نقدا أو خلافا، وتطرق في حديثه إلى الرايات التي رفعت. فقال: لقد رفعنا رايات الديمقراطية ورايات المحافظة على الدولة الحديثة وسنسير على الدرب دون وجل.

والآن وقد فرغت اللجنة القومية للدستور من وضع المبادئ الرئيسية للدستور فإني أقترح الآتي:

١- أن تؤيد الجمعية قيام لجنة منبثقة من الجمعية التأسيسية لمساعدة اللجنة

القومية.

٢- أن توافق الجمعية على تعديل الدستور لمد أجلها. ذلك لأن كثيرا من الساسة لا تربطهم المواثيق والعهود ولا بد من وجود رقابة عليهم.

٣- أن يؤيد قيام حكومة قومية.

٤- أن يعاد تكوين مجلس السيادة بما يمكن من التشكيل القومي.

٥- أن تجري التعديلات الدستورية لكفالة:

أ. أن تقوم الحكومة القومية بالتحضير للدستور الدائم.

ب. إدارة شئون البلاد في مسلك قومي.

٦- تشكيل لجنة لتقصي المخالفات واستغلال النفوذ.

٧- دراسة تقرير لجنة الإصلاح الإداري.

٨- وضع ميثاق قومي تشترك فيه الأحزاب توافق عليه الجمعية.

وفي ختام خطابه قال السيد الصادق المهدي إن الحركة السياسية قد وصلت منتهى العبث وللجمعية أن تحسم الأمر.

obeikan.com

بيان توحيد حزب الأمة ٧ أبريل ١٩٦٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان توحيد حزب الأمة وعودة الصفاء إلى صفوفه

القاه الإمام الهادي المهدي

في الاحتفال الذي أقيم بهذه المناسبة ببيت الإمام المهدي بامدرمان

أبريل ١٩٦٩م

تأكيداً لتوحيد حزب الأمة وأنصهاره في جهاز وطني واحد بعد انشقاق دام لحين من الوقت رأينا أن نصدر البيان التالي:

لقد تعرض حزب الأمة إلى انقسام مؤسف أعاق مسيرته التاريخية الكبرى وعطل عجلة التطور والتقدم في البلاد وأشاع القلق بين جماهير حزبنا التي أضيرت مصالحها وبين المشفقين على البلاد من أثر الاختلال الكبير الذي نشأ في ميزان القوى السياسية نتيجة لذلك الانقسام.

إن حزب الأمة امتداد طبيعي متطور مع الزمن لحركة تحررية كبرى حققت استقلال السودان في القرن الماضي، ووحدت أقاليمه، وجمعت الشعب كله في صف واحد في ظل دولة إسلامية وطنية- وهو التجمع الشعبي الكبير الذي أقام الدعوة الاستقلالية ووقف بجانبها قويا شامخا يتحدى الاستعمار والدعوات المضادة وظل رجاله يكافحون ضد عدو قوى مقتدر ويقدمون التضحيات حتى شاء الله أن تتحد كلمة الشعب بعد نضال مرير ويعلن الاستقلال وكان حزب الأمة طوال سنين الكفاح من أجل التحرر من نير الاستعمار المحور الذي تدور حوله كل القوى الوطنية الاستقلالية والمحرك الذي يبعث الحياة فيها.

وفي خلال سنوات الحكم العسكري الذي اغتصب إرادة الشعب وأهدر حقوقه قاد

حزب الأمة معركة الديمقراطية وحكم الشورى والتفت كل القيادات السياسية المعارضة تحت لوائه في معركة طويلة انتهت بانتصار الشعب في ثورة أكتوبر الخالدة وزوال عهد الطغيان والاستبداد، وكان حزب الأمة خلال الثورة عملاقاً قوياً بارزاً في توجيه الثوار ودعم الصف الوطني وأسهمت جماهيره في العاصمة والأقاليم بقدر عظيم في إشعال نار الثورة وإذكائها وفرض إرادة الشعب والعودة إلى حكم الشورى.

إن تاريخ حزب الأمة حافل بالبطولات والتضحيات والأمجاد ونحن إذ نعلن توحيده اليوم بعد انشقاق إنما نستهدف إعادة الاستقرار السياسي للبلاد، وكتابة الدستور الدائم الذي طال ترقبه، ورفع مستوى المواطن السوداني، والأخذ بيد الأقاليم المتخلفة لتلحق بالركب، وإزالة المظالم الاجتماعية، وخلق مجتمع الكفاية والعدل، وقيام حركة سياسية متطورة توجه الطاقة الشعبية وتدفعها دفعاً قوياً نحو الإصلاح والتجديد والتقدم المطرد المخطط.

وإن قيادة حزب الأمة استشعاراً منها بمسئوليتها الكبرى إزاء الوطن والشعب وإزاء كيانها التقليدي العظيم العريق قد تجاوبت بإعلان التوحيد مع مشاعر ورغبات جماهير حزبنا ومع الجهد الكبير الذي بذله الكثيرون من المواطنين الحادبين على مصلحة بلادهم لتحقيق هذه الغاية.

ولقد تم بعون الله الاتفاق على توحيد الحزب على أسس سليمة روعيت فيها ظروف حزب الأمة التاريخية ومسئوليته عن بناء الحاضر والمستقبل المفتقرين إلى الإصلاح والتجديد.

وهذه هي الأسس والمبادئ التي تم الاتفاق عليها:

١. حزب الأمة حزب عصري ديمقراطي مفتوح لكل السودانيين ويكون ملء المناصب القيادة فيه بالانتخاب، ويخضع الأشخاص الذين تم انتخابهم لتولي المسئولية للمحاسبة من أجهزة الحزب وتتخذ القرارات في كل المسائل التي تخص سياسة الحزب والبلاد برأي الإغلبية.

٢. بالنظر لزعامة السيد الإمام الهادي المهدي في الحزب والبلاد فإنه هو المرشح الوحيد لحزب الأمة لرئاسة الجمهورية في ظل دستور البلاد الدائم.

٣. يلي السيد الإمام الهادي المهدي في سلم مناصب الحزب العليا السيد الصادق المهدي بحكم انتخابه السابق ليمارس جميع صلاحيات رئيس الحزب، ويباشر مسئوليات الأمانة العامة، ويتولى رئاسة الجهاز التنفيذي في أي حكومة يؤلفها حزب الأمة أو يشترك فيها، وهو يؤدي هذه الأعباء بتفويض من السيد الإمام الهادي ومن أجهزة الحزب ويكون خاضعا لمحاسبة تلك الأجهزة.

٤. قيام مجلس عال يتولى وضع سياسة الحزب العليا والإشراف على إدارة شئونه ومحاسبة الأجهزة التنفيذية حتى يتم وضع دستور الحزب الموحد وتنتخب بموجبه أجهزة الحزب.

٥. لقد اجتمع شمل حزب الأمة على التضامن والصلح بين جميع عناصره وأفراده.

وانطلاقا من هذا الوضع الذي اتفق عليه واستنادا على هذا المفهوم يعيد المجلس العالي النظر في الأوضاع السياسية الراهنة ويحدد مواقف الحزب الموحد منها وهذه الأوضاع هي:

أ. أهداف حكم البلاد في الفترة الانتقالية الحالية وشكل الحكومة التي يراها الحزب في هذه المرحلة.

ب. وضع الدستور الدائم للبلاد.

ج. الموقف من القضية الدستورية.

د. دراسة وإعداد منهاج الحزب للأخذ بيد البلاد في هذا الظرف الحرج من تاريخها.

وإننا إذ نزف البشرى لجماهير حزبنا بهذا اللقاء نطلب إليهم أن يعلنوا صلحا عاما شاملا بينهم وأن يوحدوا لجانهم وجهودهم السياسية لمواجهة الأعباء الوطنية الكبرى التي ستلقى على عواتقهم في الغد القريب.

وسنوضح فيما بعد الإجراءات التفصيلية التي ينبغي أن تتبع عند توحيد الهيئات المركزية والإقليمية في جهاز واحد.

لقد بدأت مسيرة حزبنا الكبرى من جديد وإننا لنتطلع إلى الغد المشرق إن شاء الله

بقلوب عامرة بالإيمان بالله وبالثقة العظيمة بهذا الشعب النبيل الذي نؤمل أن نقدم له قيادة عاملة وجادة ترتفع بمستواه في كل الميادين لنحارب الفساد والمفسدين وندفع بطاقاته الدفاقة القوية نضال العرب والمسلمين لتحرير الوطن العربي المغتصب، وكفاح الشعوب الأفريقية المستعمرة ونضالها في سبيل الاستقلال وفي الأخذ بيد شعوبها لمستقبل أفضل وغد مشرق.

والله الموفق.

الاثنين ٢٠ محرم الموافق ٧ أبريل ١٩٦٩م

الإمام الهادي المهدي

السيد الصادق المهدي

obeikan.com